التقرير السنوي ١٩٩٧

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب السمو

الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني

أمير دولة قطر

حضرة صاحب السمو

الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني

أمير دولة قطر

سمو الشيخ

جاسم بن حمد بن خليفة آل ثاني

ولي العهد

سمو الشيخ

عبد الله بن خليفة آل ثاني

رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية

سمو الشيخ

محمد بن خليفة آل ثاني

نائب رئيس مجلس الوزراء

رئيس مجلس الإدارة

أعضـــاء مجلـــس الإدارة

سعادة السيد صالح محمد
أبو داود المهندي
نائب الرئيس

سعادة السيد يوسف
حسين كمال

سعادة الدكتور عبدالله
بن صالح الخليفي

الشيخ حمد بن فيصل
آل ثاني

الشيخ نواف بن ناصر
بن خالد آل ثاني

السيد حيدر سليمان
الحيدر

السيد جاسم بن محمد
الجيده

السيد محمد مرزوق
الشملان

السيد عبدالله عبد العزيز
الخاطر

لجـــان مجـــلس الإدارة

اللجنـــة التنفيذيـــة

سعادة السيد صالح محمد أبو داود المهندي	رئيساً
سعادة الدكتور عبد الله بن صالح الخليفي	عضواً
الشيخ حمد بن فيصل آل ثاني	عضواً
السيد حيدر سليمان الحيدر	عضواً
السيد محمد مرزوق الشملان	عضواً

لجنـــة التدقيق

الشيخ نواف بن ناصر آل ثاني	رئيساً
السيد جاسم بن محمد الجيده	عضواً

الإدارة العامـــة

السيد جون فينجان	المدير العام – الرئيس التنفيذي
السيد سعيد بن عبدالله المسند	نائب المدير العام

مساعدو المدير العام

ناصر محمد النعيمي	مساعد المدير العام للشئون الإدارية
علي أحمد الكواري	مساعد المدير العام للفروع المحلية
بيتر كلارك	مساعد المدير العام للخزينة
الشيخ خالد بن احمد آل ثاني	مساعد المدير العام للخدمات المصرفية الخاصة
كيث واردن	مساعد المدير العام للشئون المالية

المـــديرون الرئيسيون

الدكتور مصعب الهادي بابكر	مدير الشئون القانونية
محمد أحمد الشيب	مدير العلاقات المصرفية الدولية
سعود بن سالم آل خليفة	مدير الفرع الرئيسي
مروان معروف محمود	مدير الأنظمة والأساليب
جمال عبد الرحمن المسلماني	كبير المتعاملين – القطع الأجنبي
مصطفى محمد عثمان	مدير التدقيق الداخلي
خالد محمد البوعنين	مدير الموارد البشرية
نزيه صدقي عازم	مدير العلاقات مع كبار العملاء
إحسان رشيد	مدير التسويق
ديفيد إكستل	رئيس غرفة التداول
محمد جامع موسى	مدير التسويات والجدولة
كرشناسوامي رنجاناثان	مدير التخطيط والمتابعة بدائرة العمليات
أشرف لجيب مكرم	مدير التسهيلات
أحمد سعد أحمد ابراهيم	مدير المعلومات الإدارية بالشئون المالية
وليد جاسم المسلم	مساعد مدير الإستثمار

مـــديرو الفروع الخارجية

مارتن بوين	مدير فرع بنك قطر الوطني – لندن
رولان شلهوب	مدير فرع بنك قطر الوطني – باريس
لوك دوبيوفر	نائب مدير فرع بنك قطر الوطني – باريس

السيد جون فينجان

السيد سعيد بن عبدالله المسند

أضـــــواء

أهم التطورات المالية لعام ١٩٩٧م مقارنه بعام ١٩٩٦م

- ارتفع صافي الأرباح بنسبة ١٥٪ ليبلغ ٣٧٩ مليون ريال قطري .

- زاد إجمالي الموجودات بنسبة ١٢٪ ليصل إلى ١٨ . ٣ مليار ريال قطري .

- ارتفعت نسبة العائد على الموجودات من ٩٧ . ١٪ إلى ١٩ . ٢٪ .

- ارتفع عائد السهم من ٥٥ . ٥٩ ريال قطري إلى ٤٤ . ٦٨ ريال قطري .

- ارتفع سعر السهم من ٥٠٤ ريال قطري في نهاية عام ١٩٩٦ إلى ٧١٦ ريال قطري في نهاية عام ١٩٩٧ .

- إرتفعت القيمة السوقية لأسهم البنك بمبلغ ٢ . ١ مليار ريال قطري لتصل إلى ٤ مليار ريال قطري .

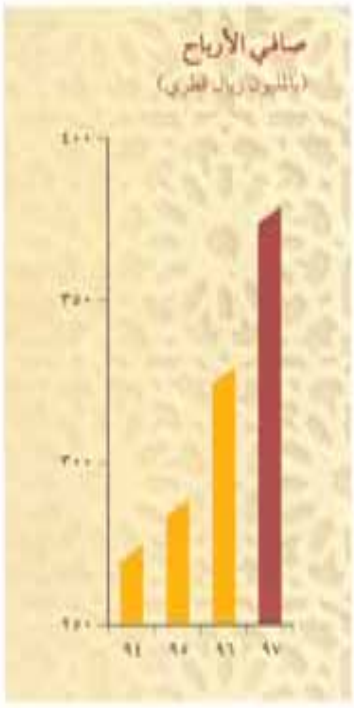

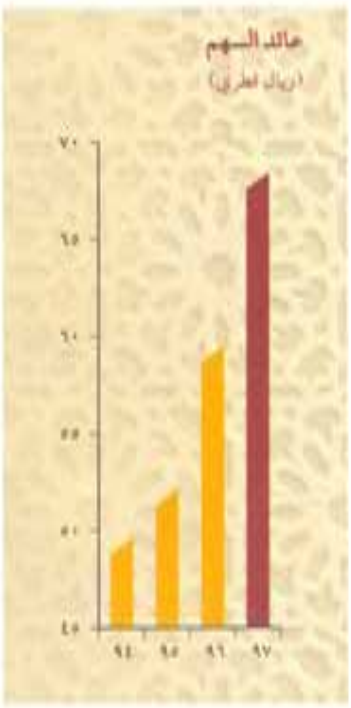

ملخص النتائج المالية والقوى العاملة للسنوات الخمس الماضية ١٩٩٣ - ١٩٩٧

	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
الأرقام بالمليون ريال					
إيرادات التشغيل	٣٧٨	٤٤٠	٤٧٢	٥٢٦	٥٨٩
مصاريف التشغيل	١٢٣	١٣٧	١٤٣	١٤٩	١٦٦
صافي الربح	٢٦٩	٢٧٥	٢٨٩	٣٣٠	٣٧٩
مجموع الموجودات	١٥,٢٦٨	١٥,٨٢٤	١٧,٢٢٤	١٦,٢٨٤	١٨,٢٩٨
مجموع حقوق المساهمين	٢,٠٩٥	٢,٢٤٥	٢,٤٤٤	٢,٦٦١	٢,٨٩٩
رأس المال المدفوع	٢٨٤	٣٥٤	٣٥٤	٤٤٣	٥٥٤
عائد السهم الواحد				٧٤	٧٩
مصاريف التشغيل / ايرادات التشغيل (٪)	٣٢,٦٠	٣١,١٠	٣٠,٢٠	٢٨,٤٠	٢٨,٣٠
سعر السهم في السوق كما في نهاية العام (بالريال القطري)	٥١٥	٥٢٠	٦٣٢	٦٣٠	٧١٦
سعر السهم بعد تذويب أثر الأسهم المجانية	٢٦٤	٣٣٣	٤٠٥	٥٠٤	٧١٦
عدد المساهمين	٤٥١	٥٩٦	٧١٨	٧٣٢	٧٧٣
ربحية السهم (بالريال القطري) بعد تذويب أثر الأسهم المجانية	٤٨,٦٦	٤٩,٧٠	٥٢,٢٠	٥٩,٥٥	٦٨,٤٤
مكرر السعر إلى عائد السهم	٥,٤٢	٦,٧٠	٧,٧٥	٨,٤٦	١٠,٤٦
عدد الموظفين	٤٩٠	٤٩٦	٥٣٣	٥٥٢	٥٨٤
١- محلي	٤٣٢	٤٤٢	٤٧٨	٥٠٠	٥٣٢
(من بينهم القطريون والقطريات)	(٨١)	(٨٨)	(١١٤)	(١٣٢)	(١٦٣)
٢- خارجي	٥٨	٥٤	٥٥	٥٢	٥٢

سعر الصرف

حافظ الريال القطري لسنوات عديدة على سعره الرسمي مقابل الدولار الأمريكي ٣,٦٤٠٥ / ٣,٦٣٨٥ ريال قطري = ١ دولار أمريكي

كلمة سمو رئيس مجلس الإدارة

حضرات السادة المساهمين الكرام، ، ،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، ، ،

يسرني أن أقدم إليكم بالإنابة عن مجلس إدارة بنك قطر الوطني التقرير السنوي الثالث والثلاثين للبنك موجزاً الإنجازات الرئيسية لعام ١٩٩٧م.

لقد شهد عام ١٩٩٧ تطورات اقتصادية هامة، حيث تعرض العديد من دول جنوب شرق آسيا في النصف الثاني من العام إلى أزمة مالية حادة واضطرابات في أسواقها المالية، خلفت آثاراً سلبية كبيرة على أسواق المال وعلى النمو الاقتصادي لتلك الدول مقارنة بمعدلات نموها السابقة، في حين حافظت إقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على استقرارها.

وعلى الصعيد المحلي، شهدت دولة قطر عدة احداث ذات أهمية خاصة تمثلت في عودة حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى من رحلة العلاج الخارجية الناجحة معافى بإذن الله وتوفيقه ووضع حجر الاساس لمصنع شركة رأس لفان للغاز الطبيعي المسال بعد أن دخل مصنع شركة قطر للغاز الطبيعي المسال (قطر غاز)، مرحلة الانتاج الفعلي الذي توج ظهور دولة قطر كمصدر رئيسي للغاز الطبيعي المسال في العالم، بالاضافة إلى تدشين عدد من الصناعات الرئيسية في الدولة، وأخيراً إنعقاد مؤتمر الدوحة الإقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي حضره أكثر من ١٤٠٠ موفداً من ٦٥ دولة.

وكان عام ١٩٩٧ عام خير للإقتصاد القطري الذي تميز بالنمو في معظم قطاعاته، حيث واصل عائد صادرات الدولة تنوعه ونموه المضطرد، نتيجة زيادة صادرات القطاع الصناعي وصادرات الغاز الطبيعي المسال والمكثفات، مما عزز عائدات النفط التقليدية، وساهم فعلياً في تدعيم التبادل التجاري للدولة.

كما كان عام ١٩٩٧ عاماً طيباً لبنك قطر الوطني، حيث حقق البنك مجدداً نمواً قوياً ومتوازناً في حجم ونوع إيراداته وكذلك تمكن من توسيع نطاق ومجالات عملياته من أجل تلبية الإحتياجات المتزايدة لعملائه الكرام.

ومن خلال علاقاته المتطورة، واصل البنك جهوده الرامية إلى تأمين حصة أكبر من الخدمات المصرفية والمالية، في إطار سعيه المستمر لتحقيق عائدات عالية ومتميزة لجميع المساهمين. وسيعمل البنك على المحافظة على سمعته وتعزيز مكانته ودوره المتميز في القطاع المصرفي من خلال تحقيق أعلى مستويات الأداء المهني مع الإدارة الكفوة للتقييم الائتماني، ولإدارة الموجودات والمطلوبات.

ويسرنا أن نجاحنا في تحقيق أهدافنا الإستراتيجية قد لقى صداه لدى المؤسسات المستقلة عندما حصل البنك على جائزة أفضل بنك في دولة قطر لعام ١٩٩٧ من مجلة يورمني، المجلة الرائدة في المجتمع المالي الدولي، وذلك ضمن الجوائز السنوية المرموقة التي تمنحها المجلة للجهات المتميزة.

واصل بنك قطر الوطني تطوره ونموه خلال عام ١٩٩٧، موسعاً خدماته المقدمه لعملائه ومحققاً أرباحاً قياسية للسنة الثالثة على التوالي، وذلك نتيجة للثقة التي أولاها له مساهموه وعملاؤه، إضافة إلى جهود العاملين فيه. فقد حقق البنك أرباحاً صافية بلغت ٣٧٨,٩٥٨ ألف ريال قطري بزيادة نسبتها ١٥ ٪ عن الأرباح الصافية لعام ١٩٩٦ والبالغة ٣٢٩,٧٢٦ ألف ريال قطري. ويعني ذلك تحقيق عائد نسبته ١٣,٦٣ ٪ على متوسط حقوق المساهمين، وعائد نسبته ٢,١٩ ٪ على متوسط الأصول، وكلاهما يمثلان أعلى نسب يحققها البنك منذ انشائه.

وعليه يوصي مجلس الإدارة الجمعية العمومية، بتوزيع أرباح نقدية قدرها ١٣٨,٤٢٨ ألف ريال قطري للعام المالي ١٩٩٧، ويمثل ذلك عائداً على رأس المال نسبته ٢٥ ٪ (٢٥ ريال قطري لكل سهم) بالإضافة إلى إصدار أسهم مجانية على أساس سهم عادي لكل أربعة أسهم مملوكة في نهاية عام ١٩٩٧ . وبينما يماثل هذا التوزيع النقدي والعيني المقترح ما تم توزيعه على المساهمين كأرباح لعام ١٩٩٦، إلا أنه يمثل في قيمته الحقيقية زيادة نسبتها ٢٥ ٪ عن توزيع عام ١٩٩٦ .

وتعتبر الأرباح المقترح توزيعها لعام ١٩٩٧ مواصلة لتقليد درج عليه البنك بتوزيع واحدة من أعلى نسب الأرباح الموزعة محلياً وعلى مستوى بنوك دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

وقد حقق البنك في السنوات الأخيرة زيادات كبيرة في أرباح التشغيل لمصلحة مساهميه، وسوف يُواصل هذا الجهد بالتركيز على إعداد أدوات منتظمة في قطاعات العمل الجديدة مع ضمان أقصى قدر من الكفاءة والدقة لنشاطات العمل الحالية . وفي إطار هذه الإستراتيجية فإننا نراجع أعمالنا بإنتظام لضمان توفير قيمة أكبر لعملائنا والتوجه نحو المجالات التي يمكننا أن نحقق فيها ميزة تنافسية من أجل إعداد الأرضية لزيادة عائداتنا المستقبلية .

ومع إدراكنا التام بأن المناخ الذي نعمل فيه مليء بالتحديات والمنافسة المتزايدة، مع دخولنا في عام ١٩٩٨، نبقى متفائلين بالفرص المتاحة للبنك في أعماله الحالية وقدرته على الإستمرار في تحقيق نتائج تشغيل عالية، وذلك بتصميمنا على التفوق في كل مجالات أعمالنا لفائدة عملائنا ومساهمينا .

إننا في هذه المناسبة نعبر عن خالص شكرنا وتقديرنا لحضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى لدعمه وتشجيعه المستمرين لنشاطات البنك، ونعبر أيضا عن سعادتنا لعودة سموه معافى بحمد الله وتوفيقه من رحلة العلاج الخارجية، كما نتقدم بالتحية والتقدير لسمو الشيخ جاسم بن حمد آل ثاني ولي العهد الأمين وإلى سمو الشيخ عبد الله بن خليفه آل ثاني رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية على دعمهما المستمر للبنك .

كما أننا نتقدم بشكرنا الجزيل لوزارة المالية والاقتصاد والتجارة ولمصرف قطر المركزي بقيادة سعادة المحافظ عبد الله بن خالد العطية لتعاونهم وتوجيهاتهم السديدة .

وفي الوقت نفسه، نتوجه بالشكر والعرفان لعملائنا الكرام في كل قطاعات المجتمع القطري وعملائنا في الخارج، على ثقتهم التي أولوها للبنك .

وختاماً نعبر عن شكرنا لإدارة البنك ولموظفيه، لإخلاصهم وعملهم الدؤوب في خدمة البنك وعملائه ومساهميه وفي تعزيز مكانته وسمعته .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

محمد بن خليفة آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة

الإقتصـــاد العالمـي

يتطلب تحليل التطورات الرئيسية في الاقتصاد العالمي خلال عام ١٩٩٧ تقسيمها زمنياً إلى فترتين هما : النصف الأول والنصف الثاني من السنة ، وجغرافياً إلى منطقتين هما دول الشرق الأقصى وباقي دول العالم .

فقد دخل العالم عام ١٩٩٧ بتوقعات طيبة بإستمرار التحسن الذي طرأ على تدفق التجارة العالمية خلال السنوات الثلاث الماضية ، إلا انه كانت هناك مخاوف ومؤشرات بحدوث ضغوط في بعض الدول الآسيوية التي يتسارع نموها الصناعي ، وذلك بتقلص ميزاتها التجارية والقدرة التنافسية لصادراتها ، كما حددنا في تقريرنا السنوي للعام الماضي . وقد ظهرت صحة تلك المخاوف جلياً للجميع في النصف الثاني من عام ١٩٩٧ .

وكان النصف الأول من السنة قد شهد إستمرار السيناريو الإقتصادي المتفائل وتقدمه وإنعكاساته وترجم ذلك في إرتفاع قياسي في الأسعار في عدد من أسواق الأسهم العالمية الكبرى ، وبالتالي ساهمت تلك التطورات في التحسن الإقتصادي العام ونتجت عنها ثروة حقيقية تعادل حوالي ٢٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في الولايات المتحدة و ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في أوروبا .

واتسم تشعب إتجاهات النمو بالشفافية التامة عندما سمحت السلطات التايلاندية في يوليو ١٩٩٧ ، وبعد فترة من الضغوط المكثفة ، بتعويم سعر صرف العملة التايلاندية "البات" وقد أشعل ذلك أزمة إقتصادية طالت ماليزيا وأندونيسيا وكوريا والفلبين كما أثرت مباشرة على باقي دول شرق وجنوب شرق آسيا .

ولم تؤمن برامج مساعدات صندوق النقد الدولي ، التي تم إعدادها على عجل ، عودة الثقة والتوازن إلى أسواق تلك المنطقة بعد . وبرغم ذلك فإن قدرات آسيا التقليدية المتمثلة في الديناميكية والعقلية الرأسمالية القوية بين شعوبها ، كما تظهر في نسب الإدخار والإستثمار العالية والضرائب المنخفضة والإنفتاح التجاري والإستثماري ، لم تتلاشى تماماً . وبالتالي فإن الثقة ستعود للمنطقة فور إكتمال برامج الاصلاح الإقتصادي حتى ولو طالت الأزمة .

المؤتمر الإقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا - الدوحة ١٩٩٧

وقد أدت تفاعلات الأزمة الآسيوية في بعض الأحيان إلى تقلبات عكسية حادة في رؤية المستثمرين وإلى تكهنات بأن يشهد عام ١٩٩٨ معدلات نمو متدنية في العالم على الرغم من التطور غير التضخمي الحاصل من تحقيق أسعار فائدة منخفضة غير مسبوقة في أعقاب هجرة المستثمرين من أسهم أسواق الإقتصادات الناشئة إلى الأسهم المتميزة في الأسواق العالمية . وفي خارج آسيا فإن تنبؤات دول منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي تشير إلى استمرار إقتصادات قوية لدى دولها البالغة ٢٩ دولة والتي يتوقع أن تحقق معدلات نمو نسبتها ٢,٩٪ خلال عام ١٩٩٨ . وينتظر أن يكون معظم هذا النمو في قارة أوروبا وبالأخص ألمانيا (التي يتوقع أن ينمو ناتجها القومي الإجمالي بنسبة ٣٪) وفرنسا . وتعكس هذه التنبؤات الإيجابية لدول أوروبا توافق الأحوال المالية الموائية وإستقرار عائدات الشركات والتحول الملحوظ في الموقف المالي .

أما في الولايات المتحدة الأميركية فإن مزيجاً من سياسة نقدية أكثر صرامة وتأثير إنحسار الطلب في آسيا وقوة الدولار أمام عملات معظم شركائها التجاريين الرئيسيين ، يتوقع أن يؤدي إلى تباطؤ معتدل في نمو الناتج المحلي الإجمالي من ٣,٨٪ عام ١٩٩٧ إلى ٢,٧٪ في عام ١٩٩٨ عندما تبدأ في الظهور عائدات منخفضة للشركات . وسوف يؤثر تباطؤ نمو الناتج القومي

الإجمالي العالمي على أسعار النفط وهكذا ستتأثر صادرات دول مجلس التعاون الخليجي . وقد إنخفضت أسعار النفط بشدة في نهاية ١٩٩٧ عن مستوياتها المحققة طوال السنة نتيجة لزيادة العرض إثر قرار منظمة البلدان المنتجة والمصدرة للبترول (أوبك) بزيادة حصص الإنتاج .

إن محدودية الطاقة الإستخراجية وإنخفاض المخزون النفطي الكلي ومعدل التوسع البطيء في صادرات النفط من خارج منظمة أوبك ، كلها مجتمعة تشير إلى بقاء سيناريو العرض/ الطلب لصالح الدول المصدرة . ويتعكس هذا في الإنخفاض المتواضع الذي أشارت إليه وكالة الطاقة الدولية في توقعاتها الأخيرة للطلب العالمي للنفط عام ١٩٩٨ والذي سيبقى في مستوى يزيد عن ٧٥ مليون برميل يومياً .

إقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي

تحسنت المؤشرات الإقتصادية الأساسية لدول مجلس التعاون الخليجي تحسناً ملحوظاً خلال عام ١٩٩٦ في ضوء ارتفاع أسعار النفط وإتباع سياسات مالية ونقدية صارمة ، وقد سجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً حقيقياً بلغ ٣,٧٪ لعام ١٩٩٦ ومن المتوقع أن تصل نسبة النمو في عام ١٩٩٧ الى ٢,٤٪ .

وتحسن الميزان المالي كثيراً في عام ١٩٩٦ حيث بلغت نسبة عجز الموازنة الى الناتج المحلي الإجمالي مايقارب ٢,٧٪ في عام ١٩٩٦ مقابل متوسط عجز بلغ ١٠,٨٪ خلال الفترة مابين ١٩٩١ - ١٩٩٥ . ومن المتوقع أن يستمر تحسن الوضع المالي خلال عام ١٩٩٧ حيث تشير التقديرات الى تراجع عجز الميزانية من الناتج المحلي الإجمالي الى ٠,٢٪ فقط مبنية على إستمرار إتباع السياسات المالية المتشددة التي تبنتها أغلب دول المجلس في السنوات الاخيرة والتي تهدف الى إنهاء عجز الموازنة بحلول عام ٢٠٠٠م .

وقد أدى إرتفاع أسعار النفط خلال عام ١٩٩٦ الى مستوى أكبر مما كان مقدراً عند إعداد الموازنة والذي بلغ حوالي ٢٠٪ لسلة أوبك للنفط بالإضافة الى برامج الإصلاحات الإقتصادية الهيكلية دوراً أساسياً في تحسين الميزان المالي لدول مجلس التعاون الخليجي . وبلغت الإيرادات النفطية مايقارب ٨٣ مليار دولار وهو أعلى مستوى لها منذ أكثر من عقد، ونتيجة لذلك حقق ميزان الحساب الجاري لدول المجلس ، بعد خمس سنوات من العجز ، فائضاً نسبته ٤,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي خلال عام ١٩٩٦ .

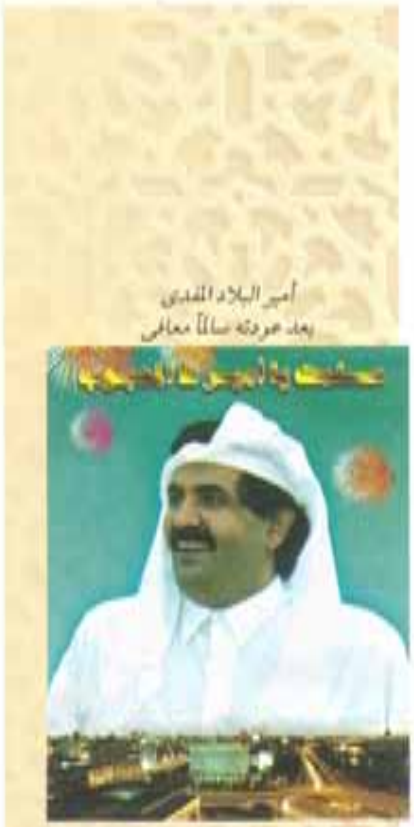

المؤشرات الإقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي

	١٩٨٦ - ١٩٩٠*	١٩٩١ - ١٩٩٥*	١٩٩٦	١٩٩٧**
نمو الناتج المحلي الإجمالي (٪)	٤,٥	٢,٧	٣,٧	٢,٥
التضخم (٪)	١,١	٢,٦	١,٤	٠,٩
الميزانية (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	(١٢,٠)	(١٠,٨)	(٢,٤)	(٠,٢)
الحساب الجاري (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	٠,٢	(٦,٢)	٤,٤	٤,٣

المصدر : صندوق النقد الدولي - آفاق الإقتصاد العالمي

* بإستثناء الكويت في عامي ٩٠ و ٩١ ** تقديرات

مع تواجد مخزون مؤكد من النفط يبلغ ٢٦٧ مليار برميل يعادل ٤٠٪ من المخزون العالمي، فإن الإيرادات النفطية تهيمن على إقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي. وفي الأونة الأخيرة تم إتباع سياسات تهدف الى تنويع قاعدة النشاط الإنتاجي لتقليص الإعتماد الكبير على الإيرادات النفطية. وشملت سياسات التنويع إنشاء مشاريع صناعية وبتروكيماوية موجهة للتصدير.

تمتلك دول مجلس التعاون الخليجي مخزوناً كبيراً من الغاز الطبيعي يقدر بأكثر من ٢٠ ترليون متر مكعب يعادل حوالي ١٣٪ من المخزون العالمي، ويتم حالياً إستغلال هذا المخزون عن طريق تصدير الغاز الطبيعي المسال ومشتقاته التي تمثل مصدراً جديداً من الإيرادات علاوة على إستخدام الغاز الطبيعي لإنتاج الكهرباء لتلبية الطلب المتزايد عليه للإستخدام الصناعي والمنزلي.

ويظهر تقييم معدلات النمو لكل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي أن ينمو الإقتصاد السعودي، والذي يعد الأكبر في الشرق الأوسط، كان مقدراً نموه بنسبة ٢,٧٪ في عام ١٩٩٧ مقارنة بأكثر من ٨٪ في عام ١٩٩٦. وسجل إقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة نمواً بنسبة ١٠٪ في عام ١٩٩٧ مقارنة بنسبة ٤,٤٪ في عام ١٩٩٦، في حين أظهرت الكويت نمواً متقلباً بلغ ٥,٤٪ في عام ١٩٩٧ بعد تحقيق نمو نسبته ١٦٪ خلال عام ١٩٩٦. أما بالنسبة لسلطنة عمان ودولة البحرين فكان مقدراً أن ينمو إقتصادهما بمعدل ٣٪ لعام ١٩٩٧ مقارنة بنسبة ٢٪ في عام ١٩٩٦.

وقد عكس هذا التطور في النمو الإقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي إجمالي التطور الذي حققته دول الجامعة العربية مجتمعة، حيث إرتفع إجمالي الناتج المحلي بنسبة تقارب ٨,٤٪ في عام ١٩٩٦ ليصل الى ٥٧٦ مليار دولار مقابل ٥٣١ مليار دولار في عام ١٩٩٥. وجاء هذا الإرتفاع الشامل بنسبة ٨,٤٪ تالياً لإرتفاع نسبة ٥,٩٪ في عام ١٩٩٥ و ١,٥٪ في عام ١٩٩٤.

وقد أشاد آخر تقرير من قبل صندوق النقد الدولي عن إقتصاد دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بهذا التقدم وشدد على أن الوضع الإقتصادي لدول الجامعة العربية يقارن إيجابياً مع إقتصادات الدول النامية الأخرى.

إحدى الشركات الدولية تشارك المؤسسة العامة القطرية للبترول في التطوير والإنتاج

وتعكس هذه التطورات أن الإصلاحات الإقتصادية الهيكلية المستمرة أدت إلى تعزيز متغيرات السياسة الوسيطة في شكل تحسن في أوضاع الموازنة والحساب الجاري وكذلك التقدم المستمر في الأرصدة المالية.

الإقتصاد القطري

الناتج المحلي الإجمالي

مشروع التوسعة الثالثة لشركة قطر للأسمدة

شهدت دولة قطر منذ عام ١٩٩٥م مرحلة من النمو الإقتصادي القوي والذي يتوقع إستمراره لسنوات عديدة من القرن المقبل. وقد سجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً بمعدل ٦,٧٪ خلال الفترة مابين عامي ١٩٩٥ - ١٩٩٦ مقارنة بانكماش بلغ ١,٧٪ خلال الفترة مابين عامي ١٩٩٣ - ١٩٩٤. ويعود هذا الإنتعاش الى إرتفاع قيمة ناتج قطاع النفط الى ١١,٢ مليار ريال قطري لعام ١٩٩٦ مقابل ٨,٦ مليار ريال قطري لعام ١٩٩٤، وقد إرتفع إجمالي الناتج المحلي من ٢٦,٨ مليار ريال قطري في عام ١٩٩٤ ليصل الى ٣٠,٥ مليار ريال قطري في عام ١٩٩٦.

وتشير آخر إحصائيات صدرت من جهات رسمية بأن النمو المتوقع لعام ١٩٩٧ سوف يزيد عن نسبة ١٠٪.

إستخراج وتصدير الموارد الهيدروكربونية

مثّل عام ١٩٩٧ أول سنة كاملة من صادرات الغاز المسال الموجهة الى اليابان من المشروع الرائد لشركة قطر للغاز الطبيعي . وقد شكلت بداية صادرات الغاز المسال في أواخر عام ١٩٩٦ حدثاً هاماً في إستراتيجية دولة قطر للإستغلال الفعال لمواردها من الغاز الطبيعي . ويعتبر حقل الشمال البحري أكبر حقل منفرد للغاز الطبيعي في العالم حيث يحتوي على مخزون قابل للإستخراج قدره ٣٨٠ تريليون قدم مكعب .

ومن المقرر أن ينتهي بناء خط الإنتاج الثالث لشركة قطر غاز في أواخر عام ١٩٩٨ وعندها ستصل الطاقة الإنتاجية الى ٦ مليون طن سنوياً من الغاز المسال والتي تم التعاقد على بيعها بموجب إتفاقية شراء مدتها ٢٥ سنة مع شركة شوبو اليابانية للطاقة الكهربائية وسبع شركات طاقة يابانية أخرى .

وقد تمكنت شركة قطر للغاز من تأمين أسواق جديدة عندما وقعت في مايو ١٩٩٧ إتفاقية مع شركة إيناغاز الإسبانية للشراء الفوري لحوالي ٤٢٠ ألف طن بدءاً من عام ١٩٩٧ .

وتزامناً مع تنفيذ مشروع شركة قطر للغاز يتم على قدم وساق تطوير شركة راس لفان للغاز الطبيعي المسال (راس غاز) . ومن المتوقع إنتهاء بناء خط الإنتاج الأول للشركة بطاقة قدرها ٥ ، ٢ مليون طن سنوياً في بداية عام ١٩٩٩ أي قبل موعده المحدد كما أنه من المقرر بدء تشغيل الخط الثاني بطاقة مماثلة في بداية عام ٢٠٠٠ .

وفي يونيو ١٩٩٧ تم التعاقد على إتفاقية مدتها ٢٥ سنة مع شركة كوريا للغاز المملوكة للحكومة الكورية لشراء ٨ ، ٤ مليون طن سنوياً من الغاز الطبيعي المسال والتي تمثل الطاقة القصوى لخطي الإنتاج الحاليين لشركة راس غاز ، ومن المقرر أن تبدأ الشحنات خلال عام ١٩٩٩ .

إحدى طائرات الإيرباص الخاصة بالخطوط الجوية القطرية

أما في قطاع النفط فإن المؤسسة العامة القطرية للبترول تسير قدماً في خططها الرامية إلى زيادة طاقتها الإنتاجية لأكثر من ٧٠٠ ألف برميل يومياً بحلول عام ٢٠٠٠م . ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال إتفاقيات تطوير ومشاركة الإنتاج بين المؤسسة العامة القطرية للبترول وشركاء ومؤسسات تطوير دولية كبيرة تشمل أوكسيدنتال وآركو وأجيب وإلف أكتين وشيفرون وبنزأويل .

مشاريع التوسع الصناعي

تواصل الإيقاع المتسارع للتوسع الصناعي في عام ١٩٩٧ باكتمال مشروع التوسعة الثالثة لشركة قطر للأسمدة والذي أتاح للشركة أن ترفع طاقتها الإنتاجية من الأمونيا الى ٣٨٠٠ طن يومياً ، ومن اليوريا الى ٤٠٠٠ طن يومياً لتكون أكبر شركة إنتاج أسمدة في الشرق الأوسط .

شركة قطر للتشحيم

أما مشروع توسيع مصنع شركة قطر الوطنية لصناعة الأسمنت في أم باب فقد إكتمل في نوفمبر ١٩٩٧ والذي أتاح للشركة بأن ترفع طاقتها الإنتاجية من الأسمنت الى ٦٧٠ ألف طن سنوياً ومن الكلينكر الى ٦٤٠ ألف طن سنوياً مما سيتيح للشركة أن تغطي إحتياجات السوق المحلي وتصدير الفائض الى الأسواق القريبة .

وشهد عام ١٩٩٧ أيضاً توقيع إتفاقيات جديدة لمشاريع صناعية وبتروكيماوية موجهة للتصدير والتي عند إكتمالها ستكون إضافة هامة لعائدات التصدير .

وقد تم بمناسبة المؤتمر الإقتصادي لدول شمال أفريقيا والشرق الأوسط الذي عقد في الدوحة خلال شهر نوفمبر الماضي، توقيع إتفاقية مبدئية بين المؤسسة العامة القطرية للبترول وشركة فيليبس للبترول لإنشاء مجمع للبتروكيماويات بتكلفة قدرها ٣ مليار ريال قطري (٨٥٠ مليون دولار) في المنطقة الصناعية في مسيعيد، وسوف تكون الطاقة الإنتاجية للمجمع ٥٠٠ ألف طن سنوياً من الأثيلين و ٤٦٧ ألف طن من البولي أثيلين شاملاً الكثافة المنخفضة والعالية و ٤٧ ألف طن من مادة الهكسين-١ .

بالإضافة الى ذلك وقعت المؤسسة العامة القطرية للبترول إتفاقية مبدئية مع شركة نورسك هايدرو النرويجية لإنشاء مصهر المونيوم بتكلفة وقدرها ٣,٦ مليار ريال قطري (مليار دولار) لإنتاج مبدئي وقدره ٢٠٠ ألف طن سنوياً والذي من الممكن مضاعفته في وقت لاحق .

من المشاريع الهامة التي دشنت العام الماضي ، مجمع البتروكيماويات لشركة قطر للإضافات البترولية المحدودة والذي قام بوضع حجر الأساس له سمو الشيخ جاسم بن حمد آل ثاني ولي العهد في ديسمبر ١٩٩٧ ، ومن المتوقع أن يبدأ الإنتاج في نهاية عام ١٩٩٩ بطاقة إنتاجية تبلغ ٨٢٥ ألف طن سنوياً من مادة (MTBE) وكذلك ٦١٠ ألف طن من الميثانول ، ومع بداية أول شحنة في أواخر عام ١٩٩٩ ستضع شركة قطر للإضافات البترولية المحدودة دولة قطر في مصاف الدول الرئيسية المصدرة لمادة (MTBE) والميثانول في العالم .

وضع حجر الأساس لشركة قطر للإضافات البترولية المحدودة

الموازنة العامة

تشير الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٩٧/ ١٩٩٨ الى مستوى نفقات يصل الى ١٦,٤ مليار ريال قطري بزيادة نسبتها ١٧,٣٪ عن العام السابق . ويعود إرتفاع النفقات الى زيادة نسبتها ٦٠٪ في المصروفات الرأسمالية للدولة لمشاريع التنمية والبنية الأساسية لتصل الى ٢,٦٧ مليار ريال قطري، بالإضافة الى زيادة نسبتها ٣٠٪ في الرواتب والأجور لتصل الى ٥,٨٦ مليار ريال قطري .

وبلغت تقديرات الإيرادات نحو ١٣,٤ مليار ريال قطري، بزيادة ونسبتها ١,٢٠٪ ، أما من ناحية العجز فمن المقدر أن يرتفع بنسبة ٦,٤٪ ليصل الى مايقارب ٢,٩٩ مليار ريال قطري مقارنة مع مبلغ وقدره ٢,٨١ مليار ريال قطري للسنة المالية ١٩٩٦/ ١٩٩٧ .

وتظهر عملية الموازنة التخطيطية وجود عنصر الحذر في الإدارة المالية حيث أن تقديرات عجز الموازنة في السنوات الأخيرة كانت دائماً أكبر من العجز الفعلي المحقق . وقد بلغت تقديرات عجز الموازنة للعام المالي ١٩٩٥/ ١٩٩٦ مبلغ ١,٠٧ مليار ريال قطري مقابل التقديرات الأصلية البالغة ٣,٤٧ مليار ريال قطري، بينمابلغ العجز الفعلي لعام ١٩٩٤/ ١٩٩٥ مبلغ ٢,٥٧ مليار ريال قطري مقابل التقديرات الأصلية البالغة ٣,٤٧ مليار ريال قطري .

هليكوبتر الخليج يساعد في سرعة تطوير إنتاج البترول والغاز

القطاع المالي والمصرفي

يشمل القطاع المصرفي القطري أربعة عشر مصرفاً تجارياً من بينهم ستة بنوك وطنية بالإضافة الى الفروع المحلية لبنكين عربيين وستة بنوك أجنبية، علاوة على بنك قطر للتنمية الصناعية الذي باشر أعماله في أواخر عام ١٩٩٧.

وتم مؤخراً إقرار قوانين تسمح للبنوك الخليجية بإفتتاح فروع لها في بقية دول مجلس التعاون، بالإضافة الى ذلك تمت الموافقة على افتتاح وحدات "الأوفشور" في قطر، وتعكس هذه السياسات تطبيق توصيات صندوق النقد الدولي إضافة إلى وفاء الدولة بإلتزاماتها كعضو في منظمة التجارة العالمية.

وفي أبريل من عام ١٩٩٧م بدأ تنفيذ عمليات الشبكة الوطنية والتي تربط أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع مما أتاح للعملاء إستخدام أي من تلك الأجهزة، وفي أكتوبر ١٩٩٧م تم ربط الشبكة القطرية مع مثيلتها في دولة الكويت كخطوة أولى نحو تطبيق شبكة تشمل دول مجلس التعاون الخليجي.

سوق الدوحة للأوراق المالية

تم إفتتاح سوق الدوحة للأوراق المالية في ٢٦ مايو ١٩٩٧، ويبلغ حالياً عدد الشركات المدرجة في السوق ثماني عشرة شركة تشمل القطاع المصرفي، التأمين، الخدمات والصناعة.

وقد بلغت القيمة السوقية الإجمالية حوالي ٩,٤ مليار ريال قطري في نهاية عام ١٩٩٧ وكانت حصة بنك قطر الوطني منها ما نسبته حوالي ٤٢٪.

ويتم التداول عن طريق ستة وسطاء معتمدين منهم ثلاثة بنوك أحدها بنك قطر الوطني. ويقتصر التداول حالياً على الأفراد القطريين ولكن هناك خطط للسماح لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي بالإضافة الى المقيمين بتداول الأسهم. كما سيتم في الوقت المناسب فتحها للصناديق المغلقة وللمستثمرين الأجانب.

ودائع العملاء لدى البنوك القطرية

تقرير العمليات

في ضوء الايقاع المتسارع لنمو الاقتصاد القطري، كما أوضحنافي القسم الخاص بالإقتصاد الوطني في الجزء الأول من هذا التقرير السنوي، واصل البنك سياسته المدروسة في التطوير المستمر معتمداً على نقاط قوته المعتادة كأقدم وأكبر البنوك القطرية.

وتتركز الأهداف الإستراتيجية للبنك في الإستجابة الفورية الواعية للتغيرات الديناميكية التي تحيط بالأسواق المالية الإقليمية والدولية بإستغلال كل الفرص المتاحة لتحسين خدماته المقدمة لعملائه من القطاع العام والمؤسسات والشركات (التي تتراوح من الشركات الكبرى متعددة الجنسيات إلى المؤسسات القطرية الصغيرة) وعملاء الخدمات المصرفية الخاصة وقطاع التجزئة (الأفراد) من خلال شبكة فروعه المحلية والخارجية. وباختصار فإن البنك يهدف إلى مساعدة عملائه ليتمكنوا من تحقيق أهدافهم.

إننا مدركون أن نجاحنا يعتمد على قدرتنا في التفوق في نوعية علاقاتنا مع عملائنا الحاليين والمحتملين، والقدرات الفنية الفائقة التي يمكننا تقديمها لهم داخل الدولة ومن خلال عملياتنا الدولية من فروعنا في لندن وباريس. كما أننا نعي جيداً أن التميز في جميع نواحي عملياتنا من أهم المتطلبات، بل هو أمر ضروري، لمواصلة الدور الرائد للبنك في النظام المالي القطري بالإضافة إلى أهميته في تحقيق النتائج الإقتصادية المتميزة التي نتطلع إلى تقديمها لمساهمينا الكرام.

ولايزال البنك يستجيب بنجاح لتحديات تقديم أعلى مستويات الخدمة وأسرعها إلى جميع عملائه في مختلف القطاعات بينما يسعى بجهد إلى تخفيض أو إحتواء نمو المصروفات مما يحسن كفاءة التشغيل لتحقيق المصلحة المشتركة لعملائنا ومساهمينا.

المقر الرئيسي للبنك

إننا نهدف إلى تأمين تخفيضات مؤثرة في التكلفة والإستفادة من وفورات التوسع التي تؤدي إلى تعزيز الكفاءة وتحسين خدمة العميل على نطاق شامل.

وقد نجح البنك في عام ١٩٩٧، كما في الأعوام السابقة في تحقيق أهدافه الإستراتيجية معززاً بذلك موقعه الريادي في النظام المصرفي القطري وموسعاً نطاق نشاطاته المالية الدولية.

الخدمات المصرفية للأفراد (التجزئة)

في عصر تتزايد فيه وتتعدد قنوات توزيع الخدمات والمنتجات في القطاع المصرفي والمالي، فإن إستراتيجية البنك الرئيسية، المبنية على التركيز على العلاقة مع العميل، تبقى موجهة لتعزيز شبكة فروع البنك المحلية والخارجية.

ترويج خدمات البنك

وقد حققنا تقدماً كبيراً في توسيع شبكة فروعنا المحلية عندما افتتحنا خلال عام ١٩٩٧ مقرات جديدة لأربعة فروع قائمة في مواقع مختلفة في الدولة وذلك في إطار مشروع مستمر لتحسين صورة البنك وكفاءة شبكة فروعه لمصلحة العميل وتسهيل الخدمات المقدمة إليه.

يقوم المقر الجديد لفرع مسيعيد بتقديم خدمات للشركات الكبرى العاملة في مدينة مسيعيد الصناعية بالإضافة إلى تلبية الإحتياجات المصرفية الشخصية للعاملين والتنفيذيين في هذه المدينة الصناعية . أما المقر الجديد لمدينة الريان فيمثل عاملاً أساسياً في الترويج لمنتجاتنا الجديدة بتعزيز قدرتنا على تقديم خدمات مصرفية خاصة ومركزة للعديد من الأفراد والشخصيات الهامة المقيمة في هذه المدينة .

أما المبنى الجديد للفرع الثالث فيقع في مدينة الخور الواقعة في منتصف الطريق تقريباً بين العاصمة الدوحة ومدينة راس لفان الصناعية الجديدة ، بينما يقوم المبنى الجديد لفرع الرابع في مدينة الشمال في أقصى شمال شبه جزيرة قطر بتقديم خدمات مصرفية أفضل لجميع المقيمين فيها والمناطق المجاورة لها .

وبالإضافة إلى هذه المقرات الأربعة الجديدة ، أنشأ البنك أربعة مكاتب وفروع عمليات جديدة ، اثنان منها في مدينة راس لفان الصناعية الجديدة في قلب مرافق صناعات استخراج وتسييل الغاز الطبيعي ، بينما الآخران يقعان في مدينة الدوحة نفسها أحدهما في المول ، أحدث مجمع تسوق وترفيه في الدوحة ، والثاني في رئاسة الدائرة المالية للشركة العامة القطرية للبترول الكائنة في بناية السد بلازا .

وبذلك تمتد شبكة فروع البنك المحلية إلى ٢٥ موقعاً وهي أوسع شبكة فروع بين البنوك القطرية ، وتكمل هذه الفروع شبكة من ٢٥ جهاز صراف آلي من الجيل الرابع لهذه الأجهزة (خمسة منها ركبت خلال عام ١٩٩٧) . وهي أيضاً تشكل أوسع شبكة صراف آلي في دولة قطر . ويحقق ذلك إلتزامنا بتوفير قنوات الخدمة المصرفية في المناطق الرئيسية التي يتركز فيها طلب العميل .

فرع البنك الجديد في مسيعيد

وبالإضافة إلى التوسيع والتطوير الفعلي لمرافقه ، واصل البنك أيضاً توسيع خدماته ومنتجاته من خلال إتاحة سلسلة من وظائف ومهام أجهزة الصراف الآلي ، مثل خدمات الإيداع النقدي وإيداع الشيكات والتحويل من حساب لآخر والإستفسار عن أسعار الفائدة على القروض والودائع .

ويدرك البنك أيضاً أن الروابط الفريدة التي تربط قاعدة عملائه المميزة التي يخدمها البنك من خلال شبكة الخدمات المصرفية للأفراد (التجزئة) هي حجر الأساس الذي يعتمد عليه إزدهار البنك في الحاضر والمستقبل . وبالتالي فإننا نستثمر كثيراً ، من حيث الموارد المادية وتكاليف الموظفين لتطوير سلسلة منتجات التجزئة والخدمات المصرفية الخاصة ، من أجل تقديم الأمثل من حيث مستوى الخدمات المصرفية لكل فئات عملائنا الكرام .

أكبر شبكة صراف آلي في قطر

الخدمات المصرفية للشركات والعلاقات الدولية

حقق البنك في السنوات الأخيرة تقدماً ملحوظاً في توسيع نشاطاته مع الشركات لتقديم أوسع سلسة ممكنة من الخدمات والمنتجات المصرفية والمالية لنطاق أوسع من الشركات النشطة في قطاع الأعمال أو العاملة في المجال التجاري والتدفق الإستثماري إلى دولة قطر أو منها .

ويقدم البنك من خلال إدارة الخدمات المصرفية للشركات ومن خلال فرعيه في كل من لندن وباريس سلسلة متكاملة من العلاقات الائتمانية وغير الائتمانية والخدمات المصرفية والمالية لعدد كبير من الشركات الدولية الكبرى متعددة الجنسيات، وكذلك للشركات والمؤسسات الصغيرة المنشأة في الدولة.

وقد حققت الخدمات المصرفية للشركات في عام ١٩٩٧ سنة أخرى من النجاح، تحسن خلالها مستوى خدمات العملاء بصورة كبيرة بتحسين فعالية الإدارة الناتج عن الإستثمار المستمر في تكنولوجيا المعلومات من خلال إصدار نماذج مبرمجة وموحدة وكشوف رواتب آلية ومن خلال تعزيز الخدمات والمنتجات الأخرى. وأدخل البنك من خلال إدارة الخزينة سلسلة جديدة من الأدوات الإستثمارية المعتمدة على المشتقات لأجل التحوط وتخفيف مخاطر أسعار الفائدة على عملائنا الرئيسيين من الشركات.

وفي منتصف عام ١٩٩٧ وخلال زيارة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى إلى لندن سعدنا بفتح المقر الجديد لفرع البنك في شارع ماونت في ميدان بيركلي. وقد جمعنا في هذا المقر عمليات فرعينا السابقين في كل من منطقة سيتي ومنطقة وست اند من أجل تقديم أكبر قدر ممكن من الخدمات المصرفية الخاصة لجميع عملائنا من الشركات والأفراد المليئين مالياً عندما يزورون المملكة المتحدة.

نائب رئيس مجلس إدارة البنك مع رئيس بلدية لندن

ويشارك فرع لندن الآن فرع باريس في إنطلاقه من مقر جديد جذاب يتمكن من خلاله من مساعدة جميع الشركات العاملة في نطاقه الجغرافي والتي ترغب في تطوير تجارتها وعلاقاتها الإستثمارية مع رصفائها في قطر. وكليهما يقع في المكان المناسب لمساعدة عملائنا ونحن نقترب من تدشين العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) عند بدء المرحلة الأولى من الإتحاد النقدي الأوروبي المقرر في أول يناير ١٩٩٩.

فرع باريس

ويظهر الدور التجاري المحدد للشبكة الدولية في الدور المتنامي للبنك في إدارة وتنظيم وتوزيع القروض المشتركة وإصدار السندات بعد إشتراك البنك في خمس صفقات للمقترضين ومصدري السندات في الدولة وفي المنطقة. كما تمت دعوة البنك للمشاركة بصفة خاصة وللقيام بدور مستشار مالي لصياغة الهيكل التمويلي العام لمشروع صناعي هام في الدولة. وهي أول مبادرة من نوعها تقدم لبنك قطري، وتمثل مرحلة أخرى في إستراتيجية العمل لجعل البنك الإختيار الأمثل لكل أنواع الأعمال في دولة قطر.

فرع لندن

إن توسيع أعمالنا في مثل هذه التمويلات ذات القيمة المضافة وامكاناتها في تعزيز الإيرادات الناتجة من خارج أصول البنك، عامل ضروري في خططنا الطموحة المتميزة بالحيطة والحذر لتنويع مواردنا بعيداً عن المصادر التقليدية حتى تتمكن البنوك القطرية من القيام بدور أكبر في تعبئة الموارد المالية الضرورية لتسريع التنمية المحلية والإقليمية.

الإستثمـــار

افتتحت سوق الدوحة للأوراق المالية رسمياً في مايو ١٩٩٧ واعتمد البنك كأحد الوسطاء الستة المرخصين للعمل في هذه السوق التي يتم فيها تداول أسهم ١٨ شركة مدرجة في السوق .

وقد كرس البنك جهوداً وخصص موارد مادية كبيرة لدعم هذه البادرة الجديدة في سوق المال المحلية بالإضافة إلى دوره كوسيط في السوق التي يشكل فيها رسملة البنك حوالي ٤٢٪ من إجمالي رسملة السوق . وبصفته وسيطاً رسمياً تمكن البنك من تأمين نسبة جيدة من إجمالي حجم التعامل في هذه السوق الجديدة .

وهذه واحدة من عدة مبادرات تحت التطوير كلما وسع البنك من نطاق خدماته المالية لسلسلة متنامية من خدمات الإستثمار والوساطة الخاصة للعملاء لتلبية الطلب المتزايد الناتج عن تحول الإقتصاد القطري من أوضاع العجز الحالية إلى فوائض مالية .

وقد سعدنا خلال المؤتمر الإقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي انعقد في الدوحة في نوفمبر الماضي بالإعلان عن تكوين مشروع مشترك جديد هو الشركة الإستثمارية القطرية للسيدات التي يشارك البنك فيها بحصة ٥٠٪ من رأس المال . ويتم تأسيس هذه الشركة تحت رعاية حرم صاحب السمو أمير البلاد المفدى الشيخة موزة بنت ناصر المسند ، وتهدف إلى تلبية الإحتياجات الأساسية للسيدات القطريات لشركة استثمارية تديرها السيدات ولصالح المرأة القطرية . ولأجل تعبئة الموارد الإستثمارية التي تملكها سيدات المجتمع القطري لتوفير آلية مساعدة لإشراكهم في النشاط الإقتصادي مع مراعاة القيم الإسلامية والعادات والتقاليد والموروثات القطرية . وتشكل الشركة أول آلية إستثمارية متخصصة تنشأ للنساء في دول مجلس التعاون الخليجي . ويقوم البنك بجهد كبير في تأسيس وتكوين هذه المبادرة الرائدة .

غرفة الكمبيوتر بالمقر الرئيسي للبنك

تقنيـة المعلومـات

يعتمد النجاح العام لعمليات البنك الحالية والمستقبلية على استراتيجية الإستغلال الأمثل لتفوق البنك في تقنية المعلومات وهو مجال يعتبر البنك في كثير من نواحيه رائداً في النظام المالي القطري .

ويمثل احتواء النفقات جنباً إلى جنب مع تحقيق أكبر سبل تنفيذ وضبط عمليات وخدمات البنك العنصر الأساسي الذي يحدد نجاح تنفيذ استراتيجيتنا . ويستلزم ذلك استثمار أموال ضخمة بإنتظام في تكنولوجيا المعلومات مع ضمان أقصى كفاءة في تنفيذ النشاطات الحالية والأعمال الجديدة التي يتم استحداثها . ويواصل البنك التزامه كل عام بتخصيص الموارد اللازمة للمحافظة على وضعه الريادي في السوق ومن اجل تميزه في حجم ونوع الخدمات التي يقدمها لعملائه سواء في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد أو الخدمات المصرفية الخاصة أو الشركات أو المؤسسات .

البنك الرسمي لبطولة قطر المفتوحة للتنس

وقد أكمل البنك خلال عام ١٩٩٧ إدخال الجيل الرابع من أجهزة الصراف الآلي التي تقدم أحدث الوظائف الآلية المتوفرة في الدولة مع ربطها بالشبكة الوطنية للصراف الآلي وأجهزة الدفع في نقاط البيع كخطوة أولى نحو تحقيق الربط الكامل

بشبكة دول مجلس التعاون الخليجي من خلال الربط مع الشبكة الكويتية للصراف الآلي ونظام الدفع في نقاط البيع واللتين أدخلتا تحت رعاية مصرف قطر المركزي وبالتعاون مع جميع البنوك الرئيسية المحلية والأجنبية العاملة في قطر .

ويوفر البنك لعملائه الحاليين والمحتملين ولكل الراغبين معلومات شاملة عن البنك وخدماته وعن الإقتصاد القطري والفرص الإستثمارية والتجارية المتاحة للتعامل مع شركاء تجاريين في الدولة وذلك من خلال موقعه في شبكة الإنترنت .

ومن الجهود غير المحسوسة ظاهرياً ، ولكنها ذات أهمية قصوى على المدى البعيد ، الخطط الجاري تنفيذها لتطوير أجهزة وبرامج الحاسب الآلي وتطبيقاته وذلك لتحسين تكامليه الأنظمة وتطوير ضبط العمليات وسرعة تنفيذها . ويتم تعزيز مشاريع التطوير الجارية من خلال خطط خاصة مثل البرامج الشاملة على نطاق البنك والذي نعمل فيه منذ خريف عام ١٩٩٥ لمعالجة مشكلة تحويل التواريخ والبيانات عام ٢٠٠٠ في كل أجهزة البنك وذلك بالتعاون والتنسيق مع شركائنا الآخرين في مجال تكنولوجيا المعلومات من موردين ومتعهدي صيانة وخلافهم .

الموارد البشرية والتدريب

إننا نعلم أن موارد البنك البشرية تمثل أغلى أصوله ولذلك فإننا نخصص موارد مالية وبشريه كبيرة لتدريب وتأهيل الموظفين لخلق ثقافة الإبتكار والإبداع ورفع كفاءة الأداء وإدخال خدمات ذات قيمة مضافة تقدم بأسلوب فوري مجد للكلفة مع تعزيز المستوى الرفيع المعروف عن خدمات البنك .

ويشدد البنك على التزامه ببرامج التوطين كهدف رئيسي مشترك يتم من خلال تطوير الخبرات والقدرات الإدارية والفنية والمهنية للكوادر القطرية لتمكينهم من التقدم في وظائفهم لشغل أرفع الدرجات في مختلف إدارات البنك وأقسامه .

وفي إطار إلتزام البنك ببرنامج التقطير فإننا نواصل تشغيل أعداد متزايدة من خريجي جامعة قطر من الجنسين . ويقوم هؤلاء بعد تدريب أولي تخصصي في مركز التدريب الداخلي بالبنك أو معهد قطر للتدريب المصرفي والعمل في كل الإدارات الرئيسية للتعرف ميدانياً على أساليب العمل قبل تثبيتهم في دائرة معينة في نهاية العام الأول لإلتحاقهم بالبنك . وتراقب إدارة الموارد البشرية عن كثب تقدم هؤلاء الموظفين القطريين المتدربين للتعرف على قدراتهم في التطور لشغل وظائف ذات مسئوليات أكبر تتناسب مع التزامهم والضباطهم الوظيفي وقدراتهم الأساسية .

ونحمد الله اننا قد شهدنا في السنوات الأخيرة نجاحاً متزايداً لهذه السياسة ، حيث ارتفع عدد الموظفين القطريين إلى ١٦٤ (منهم ٣٣ إناث) ويشكل ذلك ٣٠٪ من المهنيين في البنك . وفي نفس الوقت فإن نسبة الكفاءة وهي نسبة الأرباح المستخدمة لتغطية النفقات أظهرت تحسناً ملموساً حيث انخفضت من ٣٢٪ إلى ٢٨٪ .

وتم تأكيد التزام البنك بضرورة التواصل الفعال بين جميع موظفيه من خلال إصدار نشرة إخبارية داخلية (أخبار الوطني)وذلك لتسهيل الإتصال المتبادل بين أعضاء أسرة بنك قطر الوطني وبالإضافة إلى ذلك فإن البنك ملتزم بتشغيل عدد من أفراد المجتمع الذين يعانون من الإعاقة حيث يفخر البنك بتقديم فرص عمل مثمرة وكريمة لهم .

إجمالي عدد الموظفين القطريين

البرامج التدريبية

المسؤولية الإجتماعية

إنطلاقاً من إيمان البنك بمسؤوليته تجاه المجتمع، واصل البنك مساهمته في دعم مختلف الفعاليات الإجتماعية والثقافية والرياضية، وخصص لذلك نسبة من موارده المالية، ولتحقيق هذه الغاية انبثقت عن مجلس الإدارة لجنة الإلتزام الإجتماعي خلال عام ١٩٩٧، وقد بذلت اللجنة جهوداً أكبر في المساهمة بسلسلة من الأعمال الخيرية والإجتماعية وغيرها من القضايا الإنسانية لتحقيق رسالتها تحت شعار "المساهمة في بناء مجتمع أفضل للجميع في دولة قطر". ويشمل هذا الإلتزام الواسع المساعدة المالية وبرامج التوعية العامة. وقد تم إدخال برامج التوعية العامة بإلقاء الضوء على نشاطات وأعمال بعض الجمعيات الخيرية وذلك بهدف تنشيط الرغبة لدى جميع المهتمين لزيادة مشاركتهم في هذه القضايا الإنسانية لمصلحة جميع قطاعات المجتمع بالإضافة إلى تقديم مثال يحتذى للمؤسسات الأخرى. ولهذا استحدث البنك برنامجاً خيرياً آخر يتم من خلال استخدام بطاقات السحب الآلي. وبموجبه يقوم البنك بالتبرع بمبلغ ٢٥ درهماً عن كل سحب نقدي بإستخدام بطاقة السحب الآلي في أي من أجهزة البنك. ويودع هذا المبلغ في صندوق خاص للتبرع منه لمجموعة من الجمعيات الخيرية والإنسانية. ويتيح هذا البرنامج للبنك المساهمة بمبالغ مالية للجمعيات الخيرية المحلية نيابة عن العملاء دون ان يتكبد العملاء أي تكاليف.

وقد قام البنك خلال سنة ١٩٩٧ بوضع حجر الأساس لكل من قاعة محاضرات في جامعة قطر بإسم قاعة ابن خلدون (تكريماً لعالم الإجتماع والمفكر الإسلامي ابن خلدون) بسعة ٥٠٠ مقعد، ووحدة للعناية المركزة في مستشفى حمد العام بسعة ١٢ سريراً، ومن المقرر اكتمال مرحلة تشييدهما خلال عام ١٩٩٨.

بالإضافة إلى ماتقدم استفادت المدارس وبعض الدوائر الحكومية من تبرعات البنك بأجهزة وبرامج الكمبيوتر والدعم الفني المقدم من قسم تكنولوجيا المعلومات بالبنك.

وبجانب مساهماته في المجالات المذكورة فإن البنك داعم رئيسي للمؤتمرات والمعارض والنشاطات الرياضية والمناسبات الهامة الأخرى الكبيرة والصغيرة في إطار التزامه العام تجاه المجتمع القطري.

ويساهم البنك أيضاً في تنمية وتطوير المجتمع القطري عن طريق دائرة متخصصة مساعدة لوزارة المالية والإقتصاد والتجارة في مشروع القروض العقارية الذي تموله الحكومة. وقد تمكنت هذه الدائرة خلال عام ١٩٩٧ من تسليم ٤٨٠ منزلاً لأصحابها بعد اكتمالها بينما هناك اكثر من ١٠٠٠ وحدة في مراحل بناء مختلفة في إطار هذا المشروع الذي يلعب فيه البنك دوراً كبيراً ومتواصلاً كجزء من واجبه الوطني، ومسؤوليته تجاه المجتمع.

التقرير المالي

حقق البنك في عام ١٩٩٧ ، وللسنة الثالثة على التوالي، أرباح تشغيل قياسية، ممانتج عنه توفير قيمة حقيقية لمساهميه .

وسجل البنك صافي أرباح قدره ٣٧٩ مليون ريال قطري بزيادة قدرها ٤٩,٣ مليون ريال قطري (أي ١٥٪) عن أرباح عام ١٩٩٦ التي بلغت ٣٢٩,٧ مليون ريال قطري . وتحققت هذه النتائج بعد إحتساب مخصصات تعويضاً عن إنخفاض قيمة عقد الحيازة الإيجارية لمبنى فرع البنك القديم في منطقة سيتي بلندن وبعد المساهمات المالية للقضايا الخيرية والإنسانية والإجتماعية في دولة قطر كما سبق تفصيله في قسم المسؤولية الإجتماعية من هذا التقرير .

وقد ارتفع صافي أرباح الفوائد بمبلغ ٢٨,٩ مليون ريال قطري (٦,٤٪) ليصل إلى ٤٨٢,٣ مليون ريال قطري . وجاءت هذه الزيادة نتيجة عاملين هما الزيادة في صافي هامش الفائدة ونمو حجم أعمال البنك خلال السنة ، حيث إرتفع متوسط القروض والسلفيات بنسبة ١١٪ عنها في عام ١٩٩٦ .

وارتفعت الأرباح الأخرى بمبلغ ٣٤,١ مليون ريال قطري (٤٧٪) لتصل إلى ١٠٦,٧ مليون ريال قطري مما يوضح الإهتمام الذي يضعه البنك لزيادة عائداته من غير الفوائد . كما ارتفعت مساهمة عائدات الصرف الأجنبي في أرباح عام ١٩٩٧ ، مقارنة بمساهمتها في عام ١٩٩٦ ، مع مواصلة البنك سياسته التي حددها في العام الماضي لأجل الحصول على تدفق معتدل للأرباح في مجالات أقل تقلباً ومخاطرة .

وقد ارتفعت المصروفات العامة والإدارية ، بما في ذلك الإستهلاك ، بمبلغ ١٦,٩ مليون ريال قطري (بنسبة ١١,٣٪) لتبلغ ١٦٦,٥ مليون ريال قطري وكان ذلك بصفة رئيسية لزيادة قدرها ١٣,٤ مليون ريال قطري (١٤,١٪) في المصروفات المتعلقة بالموظفين ليظهر إستمرار الحاجة إلى استقطاب وتحفيز والإحتفاظ بأفضل الكفاءات من الموظفين الذين يستطيعون المساهمة في إستمرار البنك في تحقيق مزيد من الأرباح . وزادت المصروفات الأخرى بمبلغ ٣,٥ مليون ريال قطري (٦,٤٪) إلا إنها كانت أقل من المقدر لها في الموازنة للسنة المالية .

وبلغت نسبة الكفاءة وهي النسبة المئوية للمصروفات إلى إجمالي الأرباح ٢٨,٣٪ مقارنة بنسبة ٢٨,٤٪ في عام ١٩٩٦ مما يعني ممارسة مزيد من الرقابة على المصروفات والتأكيد على أن زيادة الأرباح تتحقق كلما تم التحكم في ارتفاع التكاليف .

وبلغت المخصصات لخسائر القروض ، بعد إحتساب المبالغ المحصله ٨,٥ مليون ريال قطري أي ٨٠٠ ألف ريال أقل منها في عام ١٩٩٦ . وبلغت المخصصات الإضافية الخاصة التي وضعت خلال السنة ٣١,٦ مليون ريال قطري بإنخفاض قدره ١,٦ مليون ريال قطري عنها في ١٩٩٦ . وكل هذه المبالغ تخص حسابات ديون معلقة منذ مدة طويلة ولم يتم الوفاء بها أو بالإلتزامات الأخرى المتوقعه .

إجمالي الأصول

القروض والسلفيات بالإستحقاق

ويؤيد ذلك سلامة الإجراءات التي وضعها البنك في السنوات الأخيرة لتقييم وضبط الائتمان. وقد انخفضت القروض والسلفيات غير المدرة للأرباح من ٨٩٦ مليون ريال قطري عام ١٩٩٦ إلى ٦٦٧ مليون ريال قطري عام ١٩٩٧ كدليل إضافي على التحسن المستمر في نوعية الائتمان الممنوح من البنك، وكذلك الأسلوب الناجع الذي اتبع لحل مشكلة الديون المتعسرة.

بالإضافة إلى مخصص خسائر القروض تم وضع مخصص يبلغ ٢٧ مليون ريال قطري كتعويض عن إنخفاض قيمة عقد الحيازة الإيجارية طويلة الأجل لمبنى البنك في شارع كانون بلندن الذي أخلاه البنك عند نقل أعمال فرعه إلى شارع مونت.

الميزانية العمومية

بلغ إجمالي الأصول كما في تاريخ الميزانية العمومية ١٨,٣ مليار ريال قطري بزيادة قدرها ٢,٠١ مليار ريال قطري أو ١٢,٤٪ زيادة عن العام الماضي. وللعام الثاني على التوالي ارتفعت ودائع البنك بمبلغ ١,٣ مليار ريال قطري (١٦,٤٪) لتصل إلى ٩,٥ مليار ريال قطري خلال السنة المالية ١٩٩٧ مُظهرة بذلك النمو في ودائع القطاعين العام والخاص. وارتفعت القروض والسلفيات بنسبة ١٥,٣٠٪ لتصل إلى ١٣,٦ مليار ريال قطري نتيجة تزايد إيقاع نمو الإقتصاد المحلي.

وتصل نسبة القروض والسلفيات إلى أربعة أضعاف حقوق المساهمين فقط مما يظهر بوضوح قوة رأس مال البنك وقدرته على احتواء الزيادة في الأصول ذات الأخطار المصرفية.

مصادر رأس المال

بقيت نسبة رأس مال المال قوية في حدود ١٥,٥٨٪ مقابل ١٦,٣٨٪ في عام ١٩٩٦، وهذه النسبة تضع البنك ضمن أول ٢٥ بنك في قائمة تضم أكبر ألف بنك في العالم حسب الدراسة التي أصدرتها مجلة (THE BANKER). وبلغ إجمالي حقوق المساهمين ٢,٩ مليار ريال قطري في نهاية عام ١٩٩٧ منها رأس المال المكون بأكمله من الفئة الأولى ومبيناً أن نسبة رأس المال إلى الأصول ذات الأخطار المصرفية لاتزال أكثر من ٥٠٪ مقارنة بنسبة ٨٪ التي تحددها لجنة بازل كحد أدنى للكفاءة المالية. وهذه النسبة هي المقياس الرئيسي لكفاءة رأس المال في القطاع المصرفي وهي تقارن بين رأس مال البنك وأصوله ومخاطره خارج بنود الميزانية العمومية مقيمة حسب معايير عامة للمخاطرة النسبية على الائتمان. وتبعاً لذلك فإن قوة رأسمال البنك تضعه في مركز قوي يمكنه من تلبية احتياجات العمل المستقبلية من خلال إقامة علاقة تتسم بالحيطة والحذر بين رأس المال والمخاطر المرتبطة بأعمال البنك.

العائد على حقوق المساهمين

شهد عام ١٩٩٧ أيضاً تحسناً قياسياً في المؤشرات المستخدمة في قياس أداء البنك من وجهة نظر المساهمين، حيث أن صافي أرباح السنة البالغ ٣٧٩ مليون ريال قطري يمثل عائداً على متوسط الأصول نسبته ٢,١٩٪ بزيادة نسبتها ١١,٢٪ على مستويات عام ١٩٩٦ البالغة ١,٩٧٪. كما

ارتفع العائد على متوسط حقوق المساهمين من ٩٢ ، ١٢٪ عام ١٩٩٦ إلى ٦٣ ، ١٣٪ عام ١٩٩٧ وهي عائدات متميزة جداً مقارنة بالبنوك والمؤسسات المالية المماثلة محلياً وإقليمياً ودولياً .

ومرة أخرى كان سهم بنك قطر الوطني واحداً من أقوى ثلاثة أسهم أداءً في سوق الدوحة للأوراق المالية مرتفعاً بنسبة ٤٢٪ خلال السنة مقارنة بإرتفاع كلي لمؤشر السوق نسبته ٣٣٪ . ويعكس ذلك نظرة السوق الإيجابية لقوة البنك وأدائه خلال العام . وقد استفاد مساهمو البنك من إرتفاع بلغ ١ ، ٢ مليار ريال قطري في القيمة السوقية لأسهم البنك التي بلغت ٤ مليار ريال قطري خلال عام ١٩٩٧ . كما ارتفعت العائدات الحقيقية للسهم من ٥٥ ، ٥٩ ريال قطري في عام ١٩٩٦ إلى ٤٤ ، ٦٨ ريال قطري في عام ١٩٩٧ بعد احتساب قيمة الأسهم المجانية الموزعة خلال السنة . وقد ارتفع مكرر السعر إلى عائد السهم من ٥ ، ٨ في عام ١٩٩٦ إلى ٥ ، ١٠ في عام ١٩٩٧ .

وقد صنفت مجلة (جلف بزنس) بنك قطر الوطني من حيث رسملة السوق بالدرجة ٣١ بين شركات المساهمة العامة في دول مجلس التعاون الخليجي وبالدرجة ٧ من بين ١٥٠ شركة مدرجة من حيث النمو العام . أما في جوائز مجلة يورومني للتميز فقد منح البنك جائزة أفضل بنك في دولة قطر لعام ١٩٩٧ نتيجة للتحسن الذي حققه في نسب الكفاءة والعائد على حقوق المساهمين وأداء سهمه في السوق .

النظرة المستقبلية

يسعى البنك إلى التركيز على تحقيق عائد أكبر لمساهميه من خلال تطوير مختلف مجالات عمله وتعظيم ربحيته من كل النشاطات والإستخدام الأمثل والأكفأ لرأسماله القوي .

العائد على الموجودات «الأصول»
(٪)

سعر السهم في السوق
«ريال قطري»

ارتفع العائد على متوسط حقوق المساهمين من ١٢,٩٢٪ عام ١٩٩٦ إلى ١٣,٦٣٪ عام ١٩٩٧ وهي عائدات متميزة جداً مقارنة بالبنوك والمؤسسات المالية المماثلة محلياً وإقليمياً ودولياً.

ومرة أخرى كان سهم بنك قطر الوطني واحداً من أقوى ثلاثة أسهم أداءً في سوق الدوحة للأوراق المالية مرتفعاً بنسبة ٤٢٪ خلال السنة مقارنة بإرتفاع كلي لمؤشر السوق نسبته ٣٣٪. ويعكس ذلك نظرة السوق الإيجابية لقوة البنك وأداءه خلال العام. وقد استفاد مساهمو البنك من إرتفاع بلغ ١,٢ مليار ريال قطري في القيمة السوقية لأسهم البنك التي بلغت ٤ مليار ريال قطري خلال عام ١٩٩٧. كما ارتفعت العائدات الحقيقية للسهم من ٥٥,٥٩ ريال قطري في عام ١٩٩٦ إلى ٤٤,٦٨ ريال قطري في عام ١٩٩٧ بعد احتساب قيمة الأسهم المجانية المزرعة خلال السنة. وقد ارتفع مكرر السعر إلى عائد السهم من ٨,٥ في عام ١٩٩٦ إلى ١٠,٥ في عام ١٩٩٧.

وقد صنفت مجلة (جلف بزنس) بنك قطر الوطني من حيث رسملة السوق بالدرجة ٣١ بين شركات المساهمة العامة في دول مجلس التعاون الخليجي وبالدرجة ٧ من بين ١٥٠ شركة مدرجة من حيث النمو العام. أما في جوائز مجلة يورومني للتميز فقد منح البنك جائزة أفضل بنك في دولة قطر لعام ١٩٩٧ نتيجة للتحسن الذي حققه في نسب الكفاءة والعائد على حقوق المساهمين وأداء سهمه في السوق.

النظرة المستقبلية

يسعى البنك إلى التركيز على تحقيق عائد أكبر لمساهميه من خلال تطوير مختلف مجالات عمله وتعظيم ربحيته من كل النشاطات والإستخدام الأمثل والأكفأ لرأسماله القوي.

تقرير مدققي الحسابات
إلى مساهمي البنك

لقد فحصنا البيانات الحسابية لبنك قطر الوطني (ش. م. ق) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٧م والمبينة على الصفحات رقم ٣٠ الى ٤٢.

مسؤولية الإدارة ومسؤولية المدققين

ان مسؤولية اعداد البيانات الحسابية تقع على عاتق ادارة البنك وان مسؤوليتنا هي ابداء الراي حول البيانات الحسابية استنادا إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها.

أسس إبداء الراي

لقد أجرينا تدقيقنا وفق معايير التدقيق الدولية، وتقضي هذه المعايير بان نقوم بتخطيط وتنفيذ عملية التدقيق بحيث نتمكن من الحصول على تأكيدات معقولة حول ما اذا كانت البيانات الحسابية خالية من الاخطاء المادية، وتتضمن عملية التدقيق اجراء فحوصات للادلة التي تؤيد المبالغ والحقائق الواردة في البيانات الحسابية.

كذلك تتضمن عملية التدقيق تقييما للمبادىء المحاسبية التي استعملت وللتقديرات الهامة التي قامت بها الإدارة اضافة الى تقييم طريقة عرض البيانات الحسابية، وباعتقادنا فان عملية التدقيق التي قمنا بها تعطي اساسا معقولاً لإبداء الراي.

إبداء الرأي

برأينا ان البيانات الحسابية تظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي المادية، المركز المالي للبنك كما في ٣١ ديسمبر ١٩٩٧م ونتائج اعماله وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقا للمبادىء والأسس المحاسبيه الموضوعه من قبل مصرف قطر المركزي، وانها تتفق فيما يخصها مع قانون الشركات القطري رقم (١١) لسنة ١٩٨١م والنظام الاساسي للبنك.

أمور أخرى

وحسب متطلبات قانون الشركات القطري رقم (١١) لسنه ١٩٨١م نؤكد اننا حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي وجدناها ضرورية لاغراض التدقيق وان البنك احتفظ بدفاتر وسجلات محاسبية منتظمة خلال السنة وان البيانات المالية الواردة في التقرير السنوي لمجلس الادارة مطابقة لدفاتر وسجلات البنك وانه لم يسترع انتباهنا حدوث اية مخالفات للنظام الأساسي للبنك او لقانون الشركات القطري رقم (١١) لسنة ١٩٨١م خلال السنة بحيث تؤثر بشكل مادي على أعماله او على مركزه المالي.

سيد ممتاز باشا
ك.ب.م.ج ، بيت مارويك
سجل مراقبي الحسابات رقم (٩٠)

سامر حسين جاغوب
ديلويت آند توش
سجل مراقبي الحسابات رقم (٨٨)

١٤/١/١٩٩٨م
الدوحة - دولة قطر

الميزانية العمومية

كما في ٣١ ديسمبر ١٩٩٧م

	ايضاح	١٩٩٧ الف ريال قطري	١٩٩٦ الف ريال قطري
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى مصرف قطر المركزي		١٨٨,٢٣٧	١٩٤,٢٠٢
أرصدة لدى البنوك	٣	٣١,٦٠٠	٥٧,٦١٤
ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	٣	٣,٥٠٠,٤٢٦	٣,٢٦٦,١٥١
قروض وسلفيات	٤	١٢,٨١٤,٦١٣	١٠,٩٥٧,٥٦٩
أذونات دفع من حكومة دولة قطر	٥	١,٢٧٤,١٧٥	١,٢٧٤,١٧٥
استثمارات	٦	١٧٣,١٨٢	١٨١,٨٤٩
موجودات أخرى	٧	٢٣٨,٢٠٠	٣٠٢,٤٢٩
موجودات ثابتة	٨	٧٧,٣٠١	٥٠,٢٣٢
مجموع الموجودات		**١٨,٢٩٧,٧٣٤**	**١٦,٢٨٤,٢٢١**
المطلوبات			
حسابات وودائع العملاء	٩	٩,٥٠٧,٠٤٨	٨,١٦٩,٠٦٤
المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	١٠	٥,٠٠٩,٠٤٢	٤,٦٢٨,٨٧٠
مطلوبات أخرى	١١	٧٤٣,٨٥٧	٧١٤,٤٩٦
ارباح مقترح توزيعها	١٢	١٣٨,٤٢٨	١١٠,٧٤٢
مجموع المطلوبات		**١٥,٣٩٨,٣٧٥**	**١٣,٦٢٣,١٧٢**
حقوق المساهمين			
رأس المال	١٣	٥٥٣,٧١١	٤٤٢,٩٦٩
احتياطي قانوني	١٤	٥٥٣,٧١١	٤٤٢,٩٦٩
احتياطي عام	١٤	١,٥٠٠,٠٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠
أرباح مدورة	١٤	٢٩١,٩٣٧	٢٧٥,١١١
مجموع حقوق المساهمين		**٢,٨٩٩,٣٥٩**	**٢,٦٦١,٠٤٩**
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين		**١٨,٢٩٧,٧٣٤**	**١٦,٢٨٤,٢٢١**
حسابات متقابلة والتزامات طارئة			
اعتمادات وقبولات		٣,٥٤٧,٥٥٠	٤,٨٧٩,٤١٩
خطابات ضمان		٢,٣٣٧,٨١٥	١,٩٥١,٩٠٣
عقود أسعار صرف بالعملات الأجنبية		١,٥٩٣,٩٥٢	٢,٣٣١,٧٢٩
عقود مالية والتزامات أخرى		٤,٤٥٣,٥٥٧	٤,١٢٤,٦٥١
مجموع الحسابات المتقابلة والالتزامات الطارئة		**١١,٩٣٢,٨٧٤**	**١٣,٢٨٧,٧٠٢**

الايضاحات على الصفحات رقم ٣٣ الى ٤٢ تشكل جزءا من هذه البيانات الحسابية.
تمت الموافقة على هذه البيانات الحسابية من قبل مجلس الادارة بتاريخ ١٤/١/١٩٩٨ وتمّ التوقيع عليها نيابة عنهم.

محمد بن خليفة آل ثاني رئيس مجلس الادارة	صالح أبو داود المهندي نائب رئيس مجلس الاداره	جون فينيجان المدير العام والرئيس التنفيذي

تقرير مدققي الحسابات على الصفحة رقم ٢٩.

حساب الإيرادات والمصاريف وتخصيصها

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٧م

	ايضاح	١٩٩٧ الف ريال قطري	١٩٩٦ الف ريال قطري
الايرادات			
إيرادات الفوائد		١,٤٩٦,٩٤٨	١,٣٨٤,٦٢٩
مصاريف الفوائد		(١,٠١٤,٦٨١)	(٩٣١,٢٣٥)
صافي إيرادات الفوائد		٤٨٢,٢٦٧	٤٥٣,٣٩٤
إيرادات أخرى	١٥	١٠٦,٧٤٢	٧٢,٦٠٠
		٥٨٩,٠٠٩	٥٢٥,٩٩٤
المصاريف			
مصاريف إدارية وعمومية		(١٥٣,٠٠٥)	(١٣٥,٠٦٠)
إستهلاك موجودات ثابته		(١٣,٤٥٤)	(١٤,٤٧٨)
إلتزامات إجتماعية	١٦	(٧,٣٦١)	-
مخصص خسائر القروض		(٨,٤٦٧)	(٩,٢٣٠)
تسويات قضائية	١٦	(٢,٥٥٢)	-
مخصص تدني قيمة الإستثمارات		-	(١,٠٠٠)
مبالغ مستردة/ (مخصص) لمقابلة تدني قيمة عقارات مملوكة لقاء ديون مشكوك في تحصيلها		١,٧٨٨	(٩,٥٠٠)
مخصص تدني قيمة أملاك مستاجرة	٧	(٢٧,٠٠٠)	-
مخصص عام لمحفظة القروض		-	(٢٧,٠٠٠)
صافي ربح السنة		٣٧٨,٩٥٨	٣٢٩,٧٢٦
الأرباح المدورة في بداية السنة		٥٣,٦٢٧	٥٨,٣٤٧
مجموع الأرباح القابلة للتخصيص		٤٣٢,٥٨٥	٣٨٨,٠٧٣
تخصيص الأرباح			
أرباح مقترح توزيعها		(١٣٨,٤٢٨)	(١١٠,٧٤٢)
مكافأة اعضاء مجلس الادارة		(٢,٢٢٠)	(٢,٢٢٠)
إصدار أسهم إضافية		(١٣٨,٤٢٨)	(١١٠,٧٤٢)
المحول الى الاحتياطي القانوني		(١٣٨,٤٢٨)	(١١٠,٧٤٢)
الأرباح المدورة في نهاية السنة	١٤	١٥,٠٨١	٥٣,٦٢٧
ربحية السهم (ريال قطري)		٦٨.٤٤	٥٩,٥٥
العدد الكلي للاسهم (معدل)		٥,٥٣٧,١٠٨	٥,٥٣٧,١٠٨

الايضاحات على الصفحات رقم ٣٣ الى ٤٢ تشكل جزءا من هذه البيانات الحسابية.

تقرير مدققي الحسابات على الصفحة رقم ٢٩.

بيان التدفقات المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٧م

	١٩٩٧ ألف ريال قطري	١٩٩٦ ألف ريال قطري
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	٧٣,٣٨٧	١٠٤,٦٣١
العائد على الإستثمارات وخدمات تمويلية		
إيرادات الإستثمارات	٩,٥٤١	١٣,٢٣٢
أرباح موزعة	(١٠٩,٩٩٠)	(٨٩,١٦٨)
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية وخدمات التمويل	(١٠٠,٤٤٩)	(٧٥,٩٣٦)
نشاطات إستثمارية		
شراء استثمارات ومحافظ مالية	(٣,١١٣)	(٣٨,٥٥٣)
بيع استثمارات ومحافظ مالية	١٩,٠٥٨	١٢,٢٩٤
شراء أصول ثابتة وعقارات	(٤١,٥٩٦)	(٧,٩٨٤)
بيع أصول ثابتة وعقارات	١٩,٠٣٠	٤٤٧
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية	(٦,٥٩١)	(٣٣,٧٩٦)
صافي التدفقات النقدية بعد الأنشطة التمويلية وصافي النقص في النقد وشبه النقد	(٣٣,٦٥٣)	(٥,١٠١)
تسوية صافي الأرباح إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية		
صافي الأرباح كما في حساب الإيرادات والمصاريف	٣٧٨,٩٥٨	٣٢٩,٧٢٦
الزيادة في ايرادات فوائد مستحقة	(٩,٠٦٩)	(١٧,٦٧٧)
الزيادة في مصاريف فوائد مستحقة	٣,٦٥٨	٢٠,٩١٣
مخصص خسائر القروض	٧,٩٠٥	٩,٣٣٠
إستهلاك موجودات ثابته	١٣,٤٥٤	١٤,٤٧٨
مخصص تدني قيمة الإستثمارات	(٥١٢)	١,٠٠٠
مخصص تدني قيمة عقارات مملوكة لقاء ديون	(١,٧٨٨)	٩,٥٠٠
إيرادات الإستثمارات	(٩,٥٤١)	(١٣,٢٣٢)
أرباح بيع استثمارات	(٦,٧٨٤)	(٦١٤)
أرباح بيع الأصول الثابتة والعقارات	(٦,١٠٢)	–
مخصص تدني قيمة أملاك مستأجرة	٢٧,٠٠٠	–
مخصص عام لمحفظة القروض	–	٢٧,٠٠٠
التدفقات النقدية من الأنشطة التجارية	٣٩٧,١٨٢	٣٨٠,٣٢٤
الزيادة / (النقص) في المستحقات للبنوك	٣٨٠,١٧٣	(١,٨٨٨,٣٥٣)
الزيادة في ودائع العملاء	١,٣٣٧,٩٨٤	٦٩٠,٩٤٦
الزيادة في القروض والسلفيات	(١,٨٦٤,٩٤٩)	(٧٤١,٣٥٢)
(الزيادة) / النقص في ودائع لدى البنوك	(٢٣٤,٢٧٥)	١,٧٠١,٤٨١
النقص / (الزيادة) في الموجودات الأخرى	٣٤,٥٤١	(٣٤,١٨٤)
الزيادة / (النقص) في المطلوبات الأخرى	٢٢,٧٣١	(٤,٣٣١)
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	٧٣,٣٨٧	١٠٤,٦٣١
تسوية الزيادة في النقد وشبه النقد		
الرصيد في ٣١ ديسمبر ١٩٩٦	٢٥١,٨١٦	٢٥٥,٩٠٥
صافي التدفق النقدي (قبل التغير في سعر الصرف)	(٣٣,٦٥٣)	(٥,١٠١)
التغير في سعر الصرف	١,٦٧٤	١,٠١٢
الرصيد في ٣١ ديسمبر ١٩٩٧	٢١٩,٨٣٧	٢٥١,٨١٦

الايضاحات على الصفحات رقم ٣٣ الى ٤٢ تشكل جزءا من هذه البيانات الحسابية.
تقرير مدققي الحسابات على الصفحة رقم ٣٩.

بيان التدفقات المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٧م

	١٩٩٧ ألف ريال قطري	١٩٩٦ ألف ريال قطري
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	٧٣,٣٨٧	١٠٤,٦٣١
العائد على الإستثمارات وخدمات تمويلية		
إيرادات الإستثمارات	٩,٥٤١	١٣,٢٣٢
أرباح موزعة	(١٠٩,٩٩٠)	(٨٩,١٦٨)
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية وخدمات التمويل	(١٠٠,٤٤٩)	(٧٥,٩٣٦)
نشاطات إستثمارية		
شراء استثمارات ومحافظ مالية	(٣,١١٣)	(٣٨,٥٥٣)
بيع استثمارات ومحافظ مالية	١٩,٠٥٨	١٢,٢٩٤
شراء أصول ثابتة وعقارات	(١١,٥٦٦)	(٧,٩٨٤)
بيع أصول ثابتة وعقارات	١٩,٠٣٠	٤٤٧
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية	(٦,٥٩١)	(٣٣,٧٩٦)
صافي التدفقات النقدية بعد الأنشطة التمويلية وصافي النقص في النقد وشبه النقد	(٣٣,٦٥٣)	(٥,١٠١)
تسوية صافي الأرباح إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية		
صافي الارباح كما في حساب الإيرادات والمصاريف	٣٧٨,٩٥٨	٣٢٩,٧٢٦
الزيادة في ايرادات فوائد مستحقة	(٩,٠٦٦)	(١٧,٦٧٧)
الزيادة في مصاريف فوائد مستحقة	٣,٦٥٨	٢٠,٩١٣
مخصص خسائر القروض	٧,٩٠٥	٩,٢٣٠
إستهلاك موجودات ثابته	١٣,٤٥٤	١٤,٤٧٨
مخصص تدني قيمة الإستثمارات	(٥١٢)	١,٠٠٠
مخصص تدني قيمة عقارات مملوكة لقاء ديون	(١,٧٨٨)	٩,٥٠٠
إيرادات الإستثمارات	(٩,٥٤١)	(١٣,٢٣٢)
أرباح بيع استثمارات	(٦,٧٨٤)	(٦١٤)
أرباح بيع الأصول الثابتة والعقارات	(٦,١٠٢)	–
مخصص تدني قيمة أملاك مستأجرة	٢٧,٠٠٠	–
مخصص عام لمحفظة القروض	–	٢٧,٠٠٠
التدفقات النقدية من الأنشطة التجارية	٣٩٧,١٨٢	٣٨٠,٣٢٤
الزيادة / (النقص) في المستحقات للبنوك	٣٨٠,١٧٣	(١,٨٨٨,٣٥٣)
الزيادة في ودائع العملاء	١,٢٣٧,٩٨٤	٦٩٠,٩٤٦
الزيادة في القروض والسلفيات	(١,٨٦٤,٩٤٩)	(٧٤١,٢٥٢)
(الزيادة) / النقص في ودائع لدى البنوك	(٢٣٤,٢٧٥)	١,٧٠١,٤٨١
النقص / (الزيادة) في الموجودات الأخرى	٣٤,٥٤١	(٣٤,١٨٤)
الزيادة / (النقص) في المطلوبات الأخرى	٢٢,٧٣١	(٤,٣٣١)
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	٧٣,٣٨٧	١٠٤,٦٣١
تسوية الزيادة في النقد وشبه النقد		
الرصيد في ٣١ ديسمبر ١٩٩٦	٢٥١,٨١٦	٢٥٥,٩٠٥
صافي التدفق النقدي (قبل التغير في سعر الصرف)	(٣٣,٦٥٣)	(٥,١٠١)
التغير في سعر الصرف	١,٦٧٤	١,٠١٢
الرصيد في ٣١ ديسمبر ١٩٩٧	٢١٩,٨٣٧	٢٥١,٨١٦

الايضاحات على الصفحات رقم ٣٣ الى ٤٢ تشكل جزءا من هذه البيانات الحسابية.
تقرير مدققي الحسابات على الصفحة رقم ٢٩.

إيضاحات حول البيانات الحسابية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٧م

١- الوضع القانوني والنشاط الرئيسي

تأسس بنك قطر الوطني (ش. م. ق) كشركة مساهمة قطرية بموجب المرسوم الاميري رقم (٧) لسنة ١٩٦٤م. ويمارس البنك نشاطه التجاري من خلال فروعه في دولة قطر والمملكة المتحدة وفرنسا.

٢- السياسات المحاسبية الرئيسية

تم إعداد البيانات الحسابية المرفقة بعد استبعاد جميع أرصده ونتائج الأعمال الخاصة بتعاملات الفروع. كما تم إعداد البيانات الحسابية وفق مبدأ التكلفة التاريخية، بما يتماشى مع المبادىء والاسس المحاسبية الموضوعة من قبل مصرف قطر المركزي.

تم إتباع السياسات المحاسبية التالية بشكل منتظم لدى إعداد البيانات الحسابية:

أ) الإيـــرادات

يتم احتسـاب إيرادات ومصـاريف الفـوائد وفق اسـاس الاستحقاق. وتسجـل الفوائد على القـروض والسلفيات في حسـاب الايرادات الى حين ظهـور شك حول امكـانية تحصيل تلـك القروض وعنـد ذلك تسجل كفوائد معلقة ولا يتم احتسابها ضمن الايرادات إلا عند تحصيلها نقدا.

إيرادات العمولات والاتعاب البنكية يتم تسجيلها في اليوم الذي تتم فيه العمليات الموجبة لها.

يتم إطفاء إيرادات العمولات للقروض المشتركة خلال الفترة المحددة لكل عملية.

ب) مخصص خسائر القروض

يتم احتساب مخصص خـاص لمواجهة خسائر بعض القروض المشكوك في تحصيلهـا بمقدار الخسارة المتوقعة وذلك استنادا الى مراجعة تفصيلية لمحفظـة القروض والسلفيات من قبل ادارة البنك وفي ضوء تعليمات وموافقة مصرف قطر المركزي.

كذلك يتـم احتساب مخصص عام لمحفظـة القروض والسلفيات بناءً على خبره البنـك في طبيعة محفظة القروض والسلفيات.

ج) العمـلات الأجنبيـة

يتم تحويـل الموجودات والمطلوبات بـالعملة الاجنبية الى الـريال القطري وفق اسعـار الصرف السائدة بتاريخ الميـزانية. فروقات التقييـم التي تظهر نتيجة إعتماد أسعـار الصرف بتاريخ الميزانيـة للارصدة الافتتاحية للموجودات والمطلوبات تحول إلى الاحتيـاطيات. أما أرباح وخسائر عمليات الصرف الاخرى الناجمة عن الاعمال الاعتيادية للبنك فتظهر ضمن حساب الإيرادات والمصاريف.

د) الاستثمـــارات

تقيم الأوراق المالية المتداولة وفق اسعار التكلفة أو السوق أيهما أقل.

تقيم اذونات الدفع وفق سعر التكلفة.

تقيم المحافظ المالية والسندات طويلة الاجل وفق اساس التكلفة بعد طرح اية مخصصات ترى الادارة ضرورة وجودها لتغطية اي تدني غير مؤقت في قيمتها.

تقيم الاستثمارات في الشركات الشقيقة على اساس حصة البنك في صافي موجوداتها.

هـ) الاستهـلاكات

يتم استهلاك الموجودات الثابتة باستثنـاء الاراضـي وفـق طريقـة القسـط الثابت حسب الفـترات التقديرية التالية:

	عدد السنوات
مباني	٢٠
اثاث ومفروشات وتجهيزات	٣ الى ٧
سيارات	٥

و) مكافأة نهاية خدمة العاملين

يحتسب البنك مخصصات نهاية الخدمة للعاملين وفق انظمته الداخلية ويستند الاحتساب الى فترة الخدمة كما في نهاية السنة. ويوفر نظام البنك تعويضات للموظفين تتجاوز الحد الادنى المقرر حسب قانون العمل القطري. وقد ظهر رصيد هذا المخصص تحت بند مطلوبات أخرى.

ح) أدوات مالية غير ظاهرة في الميزانية العمومية

يستخدم البنك عدة أدوات مالية غير ظاهرة في الميزانية العمومية كوسيلة من وسائل إدارة اخطار معدل الفائدة وتغير أسعار العملات. وتتضمن هذه التعاملات عقـود مقايضة أسعار الفائـدة والعقود الآجـلة والمستقبلية لشراء وبيع العملات الاجنبية. ويتم إظهـاء إيـرادات ومصاريف عقود التغطية وفقـاً للعمر التقديـري للموجـودات أو المطلوبات. الارباح والخسائر الناتجة عن الفـرق بين سعر الصرف الفوري والآجل بالنسبة للعقود المذكورة أعلاه كما في نهاية السنة تحول إلى حساب الإيرادات والمصاريف.

وفي إطـار أعماله العادية، يتعامـل البنـك في أدوات ماليـة أخـرى خارج بنود الميزانية العموميـة تشمل خطابات الإعتمادات وخطابات الضمان والقبولات.

ز) مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

ظهرت مكافأة اعضاء مجلس الادارة ضمن تخصيص الارباح حسب متطلبات قانون الشركات القطري رقم (١١) لسنة ١٩٨١م.

٣- أرصدة وودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الاخرى

	١٩٩٧ الف ريال قطري	١٩٩٦ الف ريال قطري
أ) حسب الإستحقاق		
تحت الطلب	٣١,٦٠٠	٥٧,٦١٤
خلال سنة	٣,٥٠٠,٤٢٦	٣,٢٦٦,١٥١
	٣,٥٣٢,٠٢٦	٣,٣٢٣,٧٦٥
ب) حسب التوزيع الجغرافي		
داخل دولة قطر	١٨,٣٨٤	٧٩
دول مجلس التعاون الخليجي	١,١٠٨,٠٦٨	٥٩٢,٨٦٦
أوروبا	١,٨٨٣,٨٤٧	٩٣٧,٠٥٣
أمريكا الشمالية	٣٤٣,٥١٨	٣١٥,١٩٩
بلدان أخرى	١٧٨,٢٠٩	١,٤٧٨,٥٦٨
	٣,٥٣٢,٠٢٦	٣,٣٢٣,٧٦٥

٤- قـــروض وسلفيـــات

	١٩٩٧ الف ريال قطري	١٩٩٦ الف ريال قطري
أ) حسب الإستحقاق		
تحت الطلب	٦,٣٣٨,٧٥١	٥,٤٦٧,٨٨١
خلال سنة	٣,٨٠٥,٥٠٧	٢,٠٠٢,٦٤١
أكثر من سنة	٤,٤١٧,٥٤٤	٤,٢٩٤,٥٤٨
مجموع القروض والسلفيات	١٣,٥٦١,٨٠٢	١١,٧٦٥,٠٧٠
مخصص خاص لخسائر القروض	(٥٢٨,٣٧٢)	(٥٧٦,٢٢١)
مخصص عام لحفظة القروض	(٢٧,٠٠٠)	(٢٧,٠٠٠)
فوائد معلقة	(١٩١,٨١٧)	(٢٠٤,٢٨٠)
صافي القروض والسلفيات	١٢,٨١٤,٦١٣	١٠,٩٥٧,٥٦٩

إجمالي القروض والسلفيات التي تم تعليق فوائدها بلغت ٦٦٧ مليون ريال قطري (٨٩٦ مليون ريال قطري لعام ١٩٩٦).

ب) حسب التوزيع الجغرافي		
داخل دولة قطر	١٣,٤١٣,١٠٧	١١,٥٦٧,٩٧٩
دول مجلس التعاون الخليجي	١٥,٢١٩	٥,٤٦٧
أوروبا	١١٦,٠٦٨	١٨٠,٢٧١
أمريكا الشمالية	١٦٤	٩٩
بلدان أخرى	١٧,٢٤٤	١١,٢٥٤
مخصص خاص لخسائر القروض	(٥٢٨,٣٧٢)	(٥٧٦,٢٢١)
مخصص عام لحفظة القروض	(٢٧,٠٠٠)	(٢٧,٠٠٠)
فوائد معلقة	(١٩١,٨١٧)	(٢٠٤,٢٨٠)
صافي القروض والسلفيات	١٢,٨١٤,٦١٣	١٠,٩٥٧,٥٦٩

ج) حسب النوع	١٩٩٧ الف ريال قطري	١٩٩٦ الف ريال قطري
حسابات جارية مكشوفة	٦,٢١٦,٢٣٧	٥,٢٩٨,٠٢٥
قروض	٧,٣٣١,٣٢٦	٦,٤٥٠,٥٧٨
كمبيالات مخصومة	١٤,٢٢٩	١٦,٤٦٧
مخصص خاص لخسائر القروض	(٥٢٨,٣٧٢)	(٥٧٦,٢٢١)
مخصص عام لمحفظة القروض	(٢٧,٠٠٠)	(٢٧,٠٠٠)
فوائد معلقة	(١٩١,٨١٧)	(٢٠٤,٢٨٠)
صافي القروض والسلفيات	١٢,٨١٤,٦١٣	١٠,٩٥٧,٥٦٩

د) حركة المخصص الخاص لخسائر القروض	١٩٩٧ الف ريال قطري	١٩٩٦ الف ريال قطري
الرصيد في ١ يناير	٥٧٦,٢٢١	٥٩٧,٨٠٣
فروق العملات الأجنبية	(٦,٠١٥)	(٦,٠٤٥)
الرصيد في ١ يناير بعد التعديل	٥٧٠,٢٠٦	٥٩١,٧٥٨
مخصصات إضافية خلال السنة	٣١,٥٤٤	٣٣,٢١٣
مخصصات ردت إلى الارباح خلال السنة	(١٨,٨١٢)	(١٦,٧٣٣)
مخصصات معدومة خلال السنة	(٥٤,٥٧٦)	(٣٢,٠١٧)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	٥٢٨,٣٧٢	٥٧٦,٢٢١

هـ) حركة المخصص العام لمحفظة القروض		
الرصيد في ١ يناير	٢٧,٠٠٠	–
مخصصات إضافية خلال السنة	–	٢٧,٠٠٠
الرصيد في ٣١ ديسمبر	٢٧,٠٠٠	٢٧,٠٠٠

و) حركة الفوائد المعلقة		
الرصيد في ١ يناير	٢٠٤,٢٨٠	١٨٦,٥٧٠
فوائد معلقة خلال السنة	٣٠,١٥١	٢٧,٠٢٩
فوائد معلقة ردت إلى الأرباح خلال السنة	(٥,٠٥٣)	(٥,٢٣٣)
فوائد معلقة اعدمت خلال السنة	(٣٧,٥٦١)	(٤,٠٨٦)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	١٩١,٨١٧	٢٠٤,٢٨٠

٥- اذونات دفع من حكومة دولة قطر

تمثل الاذونات الصادرة بالدولار الامريكي عن حكومة دولة قطر والمستحقة الدفع بتاريخ ٥ يونيو ١٩٩٨م وتدفع الفائدة بنسبة ٦,٥ سنوياً.

٦- استثمـــارات

	١٩٩٧ الف ريال قطري	١٩٩٦ الف ريال قطري
استثمارات متداولة وطويلة الاجل ومحافظ مالية	١٧٢,٧٦٤	١٨١,٩٢٦
ناقص : مخصص تدني قيمة الإستثمارات	(١,٠٠٠)	(١,٠٠٠)
	١٧١,٧٦٤	١٨٠,٩٢٦
الإستثمار في شركات شقيقة *	١٤,٥٠٤	١٥,٩٥٦
ناقص : مخصص تدني قيمة الإستثمارات	(١٣,٠٨٦)	(١٥,٠٣٣)
	١,٤١٨	٩٢٣
مجموع الإستثمارات	١٧٣,١٨٢	١٨١,٨٤٩

* الإستثمارات في شركات شقيقة تمثل مايلي:

الشـــركـــة	الاسهم المملوكة	طبيعة العمليات
شركة الخليج أوكسيدنتال	٣٣,٣٪	إدارة الإستثمارات
انظمة الإدارة المتحدة	٣٨,٦٪	خدمات السفر والسياحة

٧- موجودات اخرى

	١٩٩٧ الف ريال قطري	١٩٩٦ الف ريال قطري
ايرادات فوائد مستحقه	١٤٨,٩٢٠	١٣٩,٨٥٤
صافي قيمة عقارات مملوكة لقاء		
ديون مشكوك في تحصيلها **	٥٣,٢٦٨	٦٤,١٨٠
عقد تاجير اصول ***	١٢,٠٢٥	٣٩,٨٦٦
مصاريف مدفوعة مقدماً وارصدة مدينة اخرى	٢٣,٩٨٧	٥٨,٥٢٩
	٢٣٨,٢٠٠	٣٠٢,٤٢٩

** تمثل قيمة عقارات استملكها البنك مقابل تسوية حسابات مدينين ومعروضة للبيع. يتمّ تقييم هذه العقارات من قبل مقيّمين مستقلين وتمّ اظهارها بواقع صافي القيمة القابلة للتحقق.

*** تم أخذ مخصص بمبلغ ٢٧ مليون ريال قطري في عام ١٩٩٧ مقابل عقد التاجير لتسجيل العقار بصافي قيمته القابلة للتحقق.

٨- موجودات ثابتة

	مباني وأراضي الف ريال قطري	اثاث ومفروشات ومعدات الف ريال قطري	سيارات الف ريال قطري	المجموع ١٩٩٧ الف ريال قطري
التكلفة				
كما في ١ يناير ١٩٩٧	٨١,٦٦٤	٨٢,١٣٣	١,٦٠٨	١٦٥,٤٠٥
إضافات	٢٤,٧٦٧	١٦,٣٩٢	١٧٩	٤١,٣٣٨
حذوفات	(٦,٣٩٣)	(٦,٩٤٨)	(٣٥٣)	(١٣,٦٩٤)
فروق العملات الاجنبية	(١٠٨)	(١,٢٢٢)	(٢)	(١,٣٣٢)
كما في ٣١ ديسمبر ١٩٩٧	٩٩,٩٣٠	٩٠,٣٥٥	١,٤٣٢	١٩١,٧١٧
الاستهلاك المتراكم				
كما في ١ يناير ١٩٩٧	٥٠,١٢٠	٦٣,٦٧٩	١,٣٧٤	١١٥,١٧٣
احتسب خلال السنة	٢,٨٠٤	١٠,٤٩٤	١٥٦	١٣,٤٥٤
حذوفات	(٦,٣٩٣)	(٦,٨٤٦)	(٣٥٣)	(١٣,٥٩٢)
فروق العملات الاجنبية	(١٠٨)	(٥١٠)	(١)	(٦١٩)
كما في ٣١ ديسمبر ١٩٩٧	٤٦,٤٢٣	٦٦,٨١٧	١,١٧٦	١١٤,٤١٦
صافي القيمة الدفترية كما في				
٣١ ديسمبر ١٩٩٧	٥٣,٥٠٧	٢٣,٥٣٨	٢٥٦	٧٧,٣٠١
٣١ ديسمبر ١٩٩٦	٣١,٥٤٤	١٨,٤٥٤	٢٣٤	٥٠,٢٣٢

٩- حسابات وودائع العملاء

	١٩٩٧ الف ريال قطري	١٩٩٦ الف ريال قطري
أ) حسب النوع		
حسابات جارية	٨٤٢,٧٢٧	٧٦٣,٥٠٠
حسابات توفير	١٦٤,٨٣٦	١٥١,٢٧٣
ودائع لأجل	٧,٥٢٧,٣٤٥	٦,٢٨٤,٧٦٩
ودائع أخرى	٩٧٢,١٤٠	٩٦٩,٥٢٢
	٩,٥٠٧,٠٤٨	٨,١٦٩,٠٦٤
ب) حسب الاستحقاق		
تحت الطلب	١,٠٢١,٩٦١	٩٣١,٢٦٥
خلال سنة	٨,٤٨٤,٩٧٧	٧,٢٣٢,٦١٤
أكثر من سنة	١١٠	٥,١٨٥
	٩,٥٠٧,٠٤٨	٨,١٦٩,٠٦٤
ج) حسب التوزيع الجغرافي		
داخل دولة قطر	٩,٤٠١,٥٨٦	٧,٩٥٤,٤٢٤
دول مجلس التعاون الخليجي	٢,٥٤٨	٢,٣١٤
أوروبا	٤٢,٠٤٥	١٥٤,٤٤٧
أمريكا الشمالية	٢,٦٨١	٢٨,٠٨٤
بلدان أخرى	٥٨,١٨٨	٢٩,٧٩٥
	٩,٥٠٧,٠٤٨	٨,١٦٩,٠٦٤

١٠- المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى

	١٩٩٧ ألف ريال قطري	١٩٩٦ ألف ريال قطري
أ) حسب الاستحقاق		
تحت الطلب	١٣٧,٥٨٢	٦٦,٥٧٥
خلال سنة	٤,٨٧١,٤٦٠	٤,٤٨٩,٤٨٥
أكثر من سنة	-	٧٢,٨١٠
	٥,٠٠٩,٠٤٢	٤,٦٢٨,٨٧٠
ب) حسب التوزيع الجغرافي		
داخل دولة قطر	٦٣٧,٦٩٢	٤٤٣,٩٢٩
دول مجلس التعاون الخليجي	١,٢٦٨,١١٩	١,٥٢٠,٦٢٣
أوروبا	١,٦٢٧,٩٦٦	١,٣٤٣,٢٥٤
أمريكا الشمالية	١٥٠,٩٥٥	٩٨,٧٩١
بلدان أخرى	١,٣٢٤,٣١٠	١,٢٢٢,٢٧٣
	٥,٠٠٩,٠٤٢	٤,٦٢٨,٨٧٠

١١- مطلوبات أخرى

	١٩٩٧ ألف ريال قطري	١٩٩٦ ألف ريال قطري
مخصص مكافأة نهاية خدمة العاملين	٩٥,٤٨٥	٨٥,٧٦٢
مصاريف فوائد مستحقة	١٢٧,٣٤٤	١٢٣,٦٨٦
مخصص مخاطر بنكية عامة	٤٣٢,٧٤٦	٤٣٢,٧٤٦
أخرى	٨٨,٢٨٢	٧٢,٣٠٢
	٧٤٣,٨٥٧	٧١٤,٤٩٦

١٢- أرباح مقترح توزيعها

يقترح مجلس الإدارة توزيع أرباح نقدية بمعدل ٢٥٪ (وتعادل ٢٥ ريال قطري لكل سهم) بالإضافة إلى إصدار سهم واحد مجاني لكل أربعة أسهم. بينما كانت في عام ١٩٩٦ بمعدل ٢٥٪ (وتعادل ٢٥ ريال قطري لكل سهم) بالإضافة إلى إصدار سهم واحد مجاني لكل أربعة أسهم.

١٣- رأس المال

	الرصيد بعد التوزيع المقترح الف ريال قطري	١٩٩٧ الف ريال قطري	الرصيد بعد التوزيع المقترح الف ريال قطري	١٩٩٦ الف ريال قطري
الصادر والمدفوع بمثل ٥,٥٣٧,١٠٨ سهم عادي بقيمة ١٠٠ ريال للسهم الواحد				
(١٩٩٦م: ٤,٤٢٩,٦٨٧)	٥٥٣,٧١١	٥٥٣,٧١١	٤٤٢,٩٦٩	٤٤٢,٩٦٩
مقترح إصدار ١,٣٨٤,٢٧٧ سهم مجاني بقيمة ١٠٠ ريال للسهم الواحد				
(١٩٩٦م: ١,١٠٧,٤٢١)	١٣٨,٤٢٨	-	١١٠,٧٤٢	-
	٦٩٢,١٣٩	٥٥٣,٧١١	٥٥٣,٧١١	٤٤٢,٩٦٩

تملك دولة قطر ٥٠٪ من أسهم البنك و يمتلك بقية المساهمين النصف الآخر.

١٤- الاحتياطيات

	الرصيد بعد التوزيع المقترح الف ريال قطري	١٩٩٧ الف ريال قطري	الرصيد بعد التوزيع المقترح الف ريال قطري	١٩٩٦ الف ريال قطري
احتياطي قانوني *	٦٩٢,١٣٩	٥٥٣,٧١١	٥٥٣,٧١١	٤٤٢,٩٦٩
احتياطي عام	١,٥٠٠,٠٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠
أرباح مدورة	١٥,٠٨١	٢٩١,٩٣٧	٥٣,٦٢٧	٢٧٥,١١١

* بموجب تعليمات مصرف قطر المركزي يتم تحويل نسبة لا تقل عن ٢٠٪ من صافي الأرباح السنوية الى حساب الاحتياطي القانوني حتى يصبح رصيد الاحتياطي مساويا لرأس المال. رصيد الاحتياطي القانوني غير قابل للتوزيع الا في الحالات التي اجازها قانون الشركات القطري رقم (١١) لسنة ١٩٨١م.

١٥- إيـــرادات أخـــرى

	١٩٩٧ الف ريال قطري	١٩٩٦ الف ريال قطري
عمولات وأتعاب بنكية	٥٦,١٧٣	٣٤,٧٩٠
إيرادات الإستثمارات	١٦,٣٢٥	١٣,٥٦١
صافي أرباح التعامل بالعملات الاجنبية	٩,٦٧٤	٦,٧٩٤
إيرادات تشغيل أخرى	١٥,١٣١	١٢,٨٨٩
صافي إيراد العقارات	٩,٤٣٩	٤,٥٦٦
	١٠٦,٧٤٢	٧٢,٦٠٠

١٦- المصاريـف

أ) **إلتزامات إجتماعية**
بلغ مجموع المصاريف الخاصة ببرنامج الإلتزامات الإجتماعية، والذي أسس رسمياً في عام ١٩٩٧، ما مجموعه ٧,٤ مليون ريال قطري.

ب) **تسويات قضائية**
مصروف التسويات القضائية يمثل دفعات تتعلق بقضايا رفعت على البنك.

١٧- إدارة المخاطر ومعدل الفائدة

فيما يلي ملخص لحساسية معدلات الفائدة لبنود الميزانية العمومية للبنك كما هي في ١٩٩٧/١٢/٣١:

	خلال ثلاثة أشهر	من ثلاثة إلى ستة أشهر	من ستة أشهر إلى سنة واحدة	الحساسية لغير الفوائد	المجموع
	الف ريال قطري	الف ريال قطري	الف ريال قطري	الف ريال قطري	الف ريال قطري
نقد وارصدة لدى					
مصرف قطر المركزي	–	–	–	١٨٨,٢٢٧	١٨٨,٢٢٧
ارصدة لدى البنوك	٣,٤٢٣,٢٢٦	٦٨,٣٤١	–	٣٠,٣١٩	٣,٥٢٢,٠٢٦
قروض وسلفيات	١١,٦٧٨,٧٧٢	٦٢٢,٢٩٤	٣٤,٨٠١	(٧٨,٧٤٦)	١٢,٨١٤,٦١٢
أذونات دفع					
من حكومة قطر	–	١,٢٧٤,١٧٥	–	–	١,٢٧٤,١٧٥
إستثمارات	–	–	–	١٧٣,١٨٢	١٧٣,١٨٢
موجودات أخرى	–	–	–	٣١٥,٥٠١	٣١٥,٥٠١
	١٥,١١٢,١٠٨	١,٩٦٤,٨١٠	٣٤,٨٠١	١,١٨٩,٠١٥	١٨,٢٩٧,٧٣٤
ودائع العملاء	٨,٤٨٩,١٨٠	١٦٥,٨٣٢	٣٢,٥٠٥	٨١٩,٥٣١	٩,٥٠٧,٠٤٨
المستحق للبنوك	٣,٥٩٠,٣٣١	٧٦٤,١٢١	٦٠٠,٢٠٠	٥٤,٢٨٤	٥,٠٠٩,٠٤٢
مطلوبات أخرى	–	–	–	٨٨٢,٢٨٥	٨٨٢,٢٨٥
حقوق المساهمين	–	–	–	٢,٨٩٩,٣٥٩	٢,٨٩٩,٣٥٩
	١٢,٠٧٩,٥١٤	٩٢٩,٩٥٦	٦٣٢,٧٠٥	٤,٦٥٥,٥٥٩	١٨,٢٩٧,٧٣٤
الفروق في بنود الميزانية العمومية	٣,٠٣٢,٥٩٤	١,٠٣٤,٨٥٤	(٥٩٧,٩٠٤)	(٣,٤٦٩,٥٤٤)	–
الفروق في البنود غير الواردة في الميزانية العمومية	١٨٢,٠٢٤	(٧٢٨,١٠٠)	٥٤٦,٠٧٦	–	–
مجموع الفروق في حساسية معدلات الفائدة	٣,٢١٤,٦١٨	٣٠٦,٧٥٤	(٥١,٨٢٨)	(٣,٤٦٩,٥٤٤)	–
مجموع الفروق المتراكمة في حساسية معدلات الفائدة	٣,٢١٤,٦١٨	٣,٥٢١,٣٧٢	٣,٤٦٩,٥٤٤	–	–

تعكس مخاطر أسعار الفائدة مخاطر التغير في أسعار الفائدة والتي قد تؤثر على الارباح المستقبلية للبنك. ويتم إدارة هذه المخاطر من خلال إستخدام أدوات مالية غير واردة في الميزانية العمومية وبالاخص إتفاقيات تبادل أسعار الفائدة. وقد تم إعتماد تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات بالإستناد إلى تواريخ إعادة التسعير التعاقدية أو تواريخ الإستحقاق أيهما أسبق.

١٨- أطراف لها علاقة

لقد قام البنك من خلال عملياته بالتعامل مع بنوك وهيئات إعتباريه يمتلك أعضاء مجلس الإدارة حصص من رأسمالها. هذه العمليات خضعت لنفس الشروط بما فيها نسب الفائدة كما لو كانت تلك التعاملات مع أطراف ليسوا من ذوي العلاقة وأرصدة هذه الحسابات كما في نهاية السنة موضحة بالآتي:

	١٩٩٧ الف ريال قطري	١٩٩٦ الف ريال قطري
قروض وسلفيات	٣٥,٣٠٢	٢١,٩٧٥
ودائع	٥٩,٧٤٧	٣٨,٥٧٣
إلتزامات طارئة وضمانات وأخرى	٦٤,٩٢٠	١٤,٠٠٧

تملك دولة قطر ٥٠٪ من أسهم البنك ويمتلك بقية المساهمين النصف الآخر.

١٩- القيمة العادلة للأدوات المالية

إن القيمة العادلة للأدوات المالية تقارب القيمة التي يتم فيها تبادل هذه الأدوات بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل على أساس تجاري بحت.

برأي الإدارة ، إن القيمة الدفترية لموجودات البنك ومطلوباته، بإستثناء الإستثمارات، لاتختلف بشكل جوهري عن قيمتها العادلة نظراً لطبيعتها قصيرة الأجل أو لإعادة التسعير الدوري كما هو الحال في ودائع العملاء والقروض.

إن القيمة العادلة لإستثمارات البنك تتمثل بقيمتها السوقية التي تتجاوز بتاريخ إعداد الميزانية قيمتها الدفترية.

الإدارة العامة والفروع

المركز الرئيسي

ص.ب ١٠٠٠ الدوحة ، دولة قطر.
هاتف : ٤٠٧٤٠٧ (٩٧٤+)
فاكس : ٤١٣٧٥٣ (٩٧٤+)
العنوان البرقي : "بنكقطر"
تلكس : ٤٣٥٧/ ٤٢١٢/ ٤٠٦٤ قطر بنك دهـ
سويفت : QNBAQAQA
انترنت : www.qatarbank.com

	هاتف	فاكسيملي
مكتب مجلس الإدارة	٤١٤٥٠٤	٤١٣٣٩٤
المدير العام - الرئيس التنفيذي	٤٣٠٢٤٠	٤٣٨٣٤٩
نائب المدير العام	٤١٤٥٢٩	٤١٥٠١٩
التسويق	٤٠٧٣٢١	٤٣١٠٣٦
الائتمان	٤٠٧٣٩٤	٤٣٦٥٧٧
الفروع المحلية	٤١٣٧٩٠	٤١٣٨٨٩
الخدمات المصرفية للأفراد	٤١٤٣٨٤	٤١٩٦٤٠
خدمة كبار العملاء	٤١٣٩٧٨	٤٣١٨٩٤
العمليات	٤١٣١٢٦	٤٣٩٧٢٧
الأنظمة والأساليب	٤١٤٠٩٢	٤٣٣٩٣٤
الخزينة	٤٣٢٤٤٤	٤١٤٩٤٣
العلاقات المصرفية الدولية	٤١٣٧٦٨	٤١٠٤١٨
الشؤون القانونية	٤١٨١٩٤	٤٣٠٧٩٢
الشؤون المالية	٤٣٤٩٥٧	٤٣٨٩٨٣
التدقيق الداخلي	٤١٣٨٧٦	٤٣٨٦١٢
الشؤون الإدارية	٤١٠١٣٩	٤١٦٢٠٢
الموارد البشرية	٤١١٠٩٨	٤١٤٨٣٠
الإقتصاد والتخطيط	٤٣٤٦٨٥	٤١٤٨٣٠
العلاقات العامة	٣٥٤٦٤٢	٣٥١٣٧٩

الفـــروع المحلـــيـــة

منطقة الدوحة

الفرع الرئيسي
ص.ب ١٠٠٠، الدوحة
هاتف: ٤٠٧٤٠٧ (٠٩٧٤)
فاكس: ٤١٥٠٢٠ (٠٩٧٤)

فرع السد
ص.ب ٩٣٦٦ ، الدوحة
هاتف: ٤٢٠٤٢٤ (٠٩٧٤)
فاكس: ٤٤٦٢٩٦ (٠٩٧٤)

فرع السد للسيدات
ص.ب ٧٠٦٨، الدوحة
هاتف: ٤٢٣٦٥٤ (٠٩٧٤)
فاكس: ٤٢١٢٠٦ (٠٩٧٤)

فرع طريق المطار (شارع المطار)
ص.ب ٣٢٥٢، الدوحة
هاتف: ٣٢٨١٢٥ (٠٩٧٤)
فاكس: ٤٣٢٣٣٩ (٠٩٧٤)
قسم السيدات
هاتف: ٣٢٨١٢٥ (٠٩٧٤)
فاكس: ٤٣٢٣٣٩ (٠٩٧٤)

فرع الريان
ص.ب ٩٠٩٢٣، الدوحة
هاتف: ٨٠٧٠٩٠ (٠٩٧٤)
فاكس: ٨٠٦٩٠٩ (٠٩٧٤)
قسم السيدات
هاتف: ٨٠٥٠٦٩ (٠٩٧٤)
فاكس: ٨٠٦٩٠٩ (٠٩٧٤)

فرع الغرافة
ص.ب ٢٤٧٧٧، الدوحة
هاتف: ٨٦٢٩٠٠ (٠٩٧٤)
فاكس: ٨٦٢١٥١ (٠٩٧٤)
قسم السيدات
هاتف: ٨٦٢٩٠٠ (٠٩٧٤)
تحويله: ٢٣٠/ ٢٣١

فرع مشيرب
ص.ب ١٨١٨ ، الدوحة
هاتف: ٤٢٣٦٤٣ (٠٩٧٤)
فاكس: ٤١٥٠٢١ (٠٩٧٤)

فرع المنطقة الصناعية
ص.ب ٤٠٦١١، الدوحة
هاتف: ٦٠٠٣٤٤ (٠٩٧٤)
فاكس: ٦٠٠٤٢٧ (٠٩٧٤)

فرع جامعة/ مبنى البنين
هاتف: ٨٩٢٦١٩ (٠٩٧٤)
فاكس: ٨٣٥٠٨٢ (٠٩٧٤)

فرع الجامعة/ مبنى البنات
هاتف: ٨٩٢٥٨٦ (٠٩٧٤)
فاكس: ٨٣٥١٣٧ (٠٩٧٤)

فرع مؤسسة حمد الطبية
هاتف: ٤٢١٩١٧/٤٢١٥١٧ (٠٩٧٤)
فاكس: ٤١٥٠٢٢ (٠٩٧٤)

فرع القاعدة الجوية
هاتف: ٦٢٢٠١٦ (٠٩٧٤)
فاكس: ٦٢٢٧٢٤ (٠٩٧٤)

فرع المول
الدوحة
هاتف: ٦٧٧٨٨٨ (٠٩٧٤)
فاكس: ٦٧٧٠٨٦ (٠٩٧٤)

فرع مطار الدوحة
الدوحة
المغادرون
هاتف: ٦٢١١٠٠ (٠٩٧٤)
فاكس: ٦٢١٩٢٩ (٠٩٧٤)

مكتب مطار الدوحة
الدوحة
القادمون
هاتف: ٦٢١٩١١ (٠٩٧٤)

مكتب فندق شيراتون الدوحة
هاتف: ٨٣١٨٧٨/٩ (٠٩٧٤)
فاكس: ٨٣١٤٦٩ (٠٩٧٤)

مكتب فندق شيراتون الخليج
هاتف: ٣٢٨٦٠٦ (٠٩٧٤)
فاكس: ٣٢٩٠٤١ (٠٩٧٤)

مكتب المؤسسة العامة القطرية للبترول/ السد
الدوحة
هاتف: ٤٧٨٢٩٤ (٠٩٧٤)
فاكس: ٤٧٨٢٩٥ (٠٩٧٤)

مكتب مبنى إدارة الهجرة والجوزات والجنسية
الدوحة
هاتف: ٨٧٤٢١٧/٨٧٤٢١٩ (٠٩٧٤)

سوق الدوحة للأوراق المالية
الدوحة
هاتف: ٣٥٥٢٢٠ (٠٩٧٤)
فاكس: ٣٥٥٣٣٠ (٠٩٧٤)

منطقة الخور

فرع مدينة الخور
ص.ب ٦٠٠٣٠، الخور
هاتف: ٧٢٠١٢٧ (٠٩٧٤)
فاكس: ٧٢١٦٢٥ (٠٩٧٤)
قسم السيدات
هاتف: ٧٢٠١٢٧ (٠٩٧٤)
فاكس: ٧٢١٦٢٥ (٠٩٧٤)

فرع رأس لفان
رأس لفان - المنطقة الصناعية
هاتف: ٧٣٩٥٥٠ (٠٩٧٤)
فاكس: ٧٣٩٥٥٤ (٠٩٧٤)

مكتب قطر غاز
رأس لفان - المنطقة الصناعية
هاتف: ٧٣٦٠٠١ (٠٩٧٤)
فاكس: ٧٣٦٠٠٢ (٠٩٧٤)

منطقة مسيعيد

فرع مدينة مسيعيد
ص.ب ٥٠٠٥٠، مسيعيد
هاتف: ٧٧١٥٢٩ (٠٩٧٤)
فاكس: ٧٧١٠٦٢ (٠٩٧٤)

منطقة الشمال

فرع مدينة الشمال
ص.ب ٧٠٢٢٢، الشمال
هاتف: ٧٣١٢٤٦ (٠٩٧٤)
فاكس: ٧٣١٥٠٣ (٠٩٧٤)

مكتب المؤسسة العامة القطرية للبترول/ الشمال
الدوحة
هاتف: ٤٩١٢٥٣/ ٨٣١٢١٨ (٠٩٧٤)
فاكس: ٨٣١٠٨١ (٠٩٧٤)

الفـــروع الخـــارجيـــة

المملكة المتحدة
١ شارع مارنت
لندن دبليو ١ واي ٦ انش كيو
هاتف: ٢٦٠٠ ٧٦٧ ١٧١ (٠٤٤)
فاكس: ٢٦٤٧ ٦٤٧ ١٧١ (٠٤٤)

فرع فرنسا
٥٨ شارع دي ايانه
٧٥١١٦ باريس
هاتف: ٥٣٢٣٠٠٧٧ ١ (٠٣٣)
فاكس: ٥٣٢٣٠٠٧٠ ١ (٠٣٣)
تلكس: ٦٤١٣٤٤ بنكقطر ف